الجزء الأول

تطور مشكلة المرأة في العالم الغربي

الفصل الأول

١

المرأة عامل من أعظم العوامل المؤثرة في بناء المدنية الحديثة، ولم تكن المرأة في العصور القديمة أقل أثرًا منها في العصور المتأخرة، فالقبائل البدائية، وبخاصة تلك التي اتخذت عادات البدو في الارتحال من مكان إلى مكان، والجماعات التي عاشت بالصيد، والعشائر التي اتخذت من سلاحها وعضلاتها وسيلة للعيش والحياة والضرب في مناكب الأرض، كل هؤلاء يدينون للمرأة بكثير من أمور دنياهم.

شاركت المرأة الرجل منذ أقدم العصور في العمل، وأخذت بضلع في كل ما يتعلق بالحياة القبلية وحياة الأسرة، وكانت من العوامل الأولية في انتشار جماعات الإنسان في بقاع من الأرض، لولا فضلها في العمل، وتدبيرها شئون الأسرة، لتعذر على الرجل وحده أن يدب فيها أو يكشف عنها، وكانت للرجل ولا شك سلاحًا من أمضى أسلحته، ودرعًا من أقوى دروعه، وحافزًا من أولى حوافزه، وكفاها أن تكون أول من أنشأ فلاحة الأرض، وأول من اكتشف كيف تنبت الحبة فتثمر في أزمان دورية، فكان هذا بداية الحضارة الزراعية في العالم القديم، وأساسها الأول في العالم الحديث، ولا ريبة في أن اكتشاف النار، ووضع أصول الزراعة، سببان لولاهما لما نشأت المدنيات التي استقرت، أول ما استقرت، على شواطئ الأنهار العظمى.

قال ولز يصف حال الجماعات الأولى:

> على أن أكثر العمل المضني الذي كانت تحتاج إليه الجماعات كان من نصيب النساء، فإن الرجل البدائي لم يكن يفهم للشهامة ولا للنخوة أو النجدة معنى، فكانت الجماعة إذا عزمت على الانتقال من مكان نزلت فيه، حمل النساء

والشابات كل ما يوجد من المتاع، ومشى الرجال بغير شيء إلا أسلحتهم، وهم على استعداد لدفع الطوارئ، ولا شك في أن العناية بالأطفال أيضًا كانت من نصيب النساء.

ثم قال: «كانت هذه الحال سببًا في أن يذهب البعض إلى القول بأن النساء كُنَّ أول من بدأ في فلح الأرض، وهذا المذهب لا تنقصه المرجحات الكثيرة، فإن جمع الحبوب ومواد الأكل الخضرية كانت من عمل النساء؛ لأن الرجال كانوا يخرجون دائمًا في جولاتهم الطويلة للصيد والقنص، ولا يبعد أن يكون النساء هن اللائي لاحظن أن الحبوب تنمو في الأمكنة التي كانت من قبل مخيمًا لجماعات أخر، يكونون قد بذروا الحبوب على وجه الأرض قربانًا لإله من الآلهة عسى أن يعوض عليهم ما بذروا أضعافًا تعد بالمئات، وعلى هذا لا نشك في أن أول طور من الأطوار التي تدرجت فيها الزراعة، كانت عبارة عن استلاب محصول بذره الغير، فإن الجماعات التي كانت لا تزال في طور «الرعاوة» يرجح أن يكونوا قد زرعوا؛ ليحصدوا إذا انقلبوا راجعين إلى مكانهم الأول».

ولقد تابعت المرأة خطى التطور الذي لازم الرجل في جهاده الشاق نحو الكمال والمدنية، فإذا كان الرجل قد ضحى بالكثير من جهده العضلي والعقلي في بناء دعائم الحضارة وتوثيق روابط المجتمع، والكشف عن أسرار المجهولات؛ فقد ضحت المرأة بجهد نفسي، وأسرفت في الإنفاق من روحها وعواطفها وانفعالاتها، وما قد يتضاءل أمامه ما أنفق الرجل من جهد العمل والإنتاج، وإذا كان التاريخ على ما يقول «هيني»: ليس سوى الأطمار الخلقة التي خلفها الروح الإنساني على مر العصور، فإن في ثنايا تلك الأطمار من روح المرأة قدرًا يساوي ما فيها من روح الرجل، إن لم يكن أكثر، إذا لم نخش المبالغة.

ولقد عانت المرأة من عنف الرجل طوال أحقاب لا يحصيها العد، ما لو استطعنا أن نقدره، لفاق جهدها في ذلك وحده، كل ما نقدر للرجل من جهد العمل على إقامة دعائم المدنية والحضارة، فلو لم تخصها الطبيعة بتلك الخواص النفسية الفذة، وذلك الإدراك العميق لمختلف نزعات الرجل، وتلك القدرة العجيبة على اختيار مواقف الكر حيث يجدي، والفر حيث يفيد، والإقدام حيث يكون الإقدام نصرًا، والدفاع حيث يكون الإقدام هزيمة، مدفوعة إلى ذلك بغريزة فيها تدفعها إلى حفظ ذلك النوع الذي يطلق عليه الأحيائيون

اسم «الإنسان العاقل»[١] اصطلاحًا، لظل ذلك الكائن البدائي في جحوره المظلمة، وكهوفه المرطوبة، وغاباته الموحشة، حيوانًا لا يفرقه عن بقية الحيوان غير انتصاب القامة.

ذلك بأن الطبيعة قد وجهت غريزة الرجل إلى العمل للحاضر وحده، ولكنها خصت المرأة بغريزة العمل للمستقبل.

تحمل وتلد وترضع وتربي وتعلم، وتحارب نزوات الرجل بالضعف إذا صلح، وبالقوة إذا حزب الأمر، موجهة كل ذلك الجهد إلى الاحتفاظ بشيئين: الأسرة والولد. الأسرة للحاضر، والولد للمستقبل، وليس لها من كل ذلك غنم ولا ربح، ومن ثَمَّ كان لها تلك الغرائز النبيلة السامية.

٢

لم يصلنا من تاريخ المرأة الاجتماعي في العصر المصري القديم شيئًا يتيح لنا البحث في شئونها بحيث نحدد مكانتها في ذلك المجتمع تحديدًا يرضي التاريخ الصحيح، ولكن يكفي أن نعرف أنها بلغت من المكانة في ذلك المجتمع ما لم نرَ له مثيلًا في الحضارتين اليونانية والرومانية؛ فقد بلغت في مصر القديمة مرتبة الملك، وكفى بذلك دليلًا على أنها بلغت في مصر وفي فجر التاريخ البشري منزلة السلطة العليا في دولة استبدادية لا أثر للديمقراطية فيها، ولم تبلغ في الحضارة اليونانية من الأثر العملي ما بلغت في الحضارة الرومانية، ومن أعجب حقائق التاريخ، أن تتبوأ المرأة أعلى مدارج المجتمع في حكومة استبدادية كحكومة مصر القديمة، وتتوارى من أفق المجتمع كله في بلاد اليونان، التي ورثنا عنها النظم الديمقراطية الحديثة، ولا شك في أنها كانت ذات أثر بالغ في حياة الرومان، حتى لقد وجهت سياسة الدولة في عصر أوغسطوس، أول قياصر الرومان، زمنًا خص بأنه شهد نشأة الإمبراطوريات العظمى في العالم.

وهكذا كان للمرأة أثر بيِّنٌ في تاريخ الإنسان؛ في عصور همجيته، وفي عصور تمدينه، وسوف يكون لها في المستقبل أثر أعظم، وتاريخ أروع وأخلد.

---

[١] Homo Sapiens.

٣

ولما سقطت الدولة الرومانية، وحطمها الهمج الذين هبطوا أوربا من فجاج آسيا، وورثت أوربا عنهم نظام القطائع، انكفأت المرأة بغريزتها راجعة إلى تلك الحدود التي لزمتها خلال عصور الهمجية الأولى، ونزلت عن تلك المكانة السامية التي تربعت على عرشها في بعض المدنيات القديمة، ولقد ظلت المرأة على هذه الحال حتى كانت العصور الحديثة، فأخذت في أوربا شيئًا من مكانتها التي بلغتها في مصر القديمة؛ إذ تربعت على عرش الملك، ورن صوتها الغرد في فجاج التاريخ مرة أخرى.

عندما أدركت أوربا الثورة الصناعية، ولفتها مبادئ الحرية الديموقراطية، وماشت المرأة الرجل في التعليم، تطلعت إلى حقوقها السياسية، وأخذت تعمل جاهدة في سبيل تحقيقها؛ لتكمل بذلك ذاتيتها، فلئن كانت المرأة قد حققت ذاتها وأثبتت وجودها في ميادين كثيرة؛ كالأمومة والزوجية والأسرة والجهاد والحرب والملك، فإنها ولا شك تجنح اليوم إلى أن تكمل ذاتيتها بأن يكون لها في ميدان السياسة والاجتماع والعمل، تلك الحقوق التي حرمتها خلال العصور الغابرة، تلك الحقوق التي لا ينكرها الشرع ولا تأباها الطبيعة.

إن الكلام في حقوق المرأة حديث جديد في المدنية، فبعد أن سقطت المرأة عن عرشها المتواضع الذي تربعت من فوقه في العصر الروماني، غشت عليها غشاوة القرون الوسطى، فقبعت راضية، حتى أدركتها العصور الحديثة، فهبت من غفوتها تطالب بحقوقها السياسية، تلك الحقوق التي ساوت فيها الرجل مساواة تامة، أما بداية جهادها في سبيل ذلك، فيرجع إلى ما قبيل الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر؛ إذ بدأت تحتل مشكلتها العالمية مكانًا في آداب الأمم الغربية.

غير أن جهاد المرأة في ذلك العصر كان جهادًا سلبيًّا، دليلنا عليه أن كثيرًا من نابهي الكتَّاب والفلاسفة قد خصوها فيما كتبوا ببحوث وإشارات عبرت عن أن في جو المجتمع مشكلة هي مشكلة المرأة، ومسألة معقدة هي مسألة الشطر الآخر من الجمعية البشرية.

ومن أعجب العجب أن «جان جاك روسو»، على كثرة ما أشاد في كتابيه «العقد الاجتماعي» و«أميل» الذي كتبه في أصول التربية، واستمساكه فيهما بنظرية أن الحرية حق طبيعي للإنسان، لم يذكر أن للمرأة حقًّا يقال له «الحق السياسي»، وجاراه في ذلك بقية الكتاب الذين نحوا نحوه واتبعوا مذهبه، ذلك في حين أن مذهب هؤلاء جميعًا هو أن

الحق السياسي حق طبيعي لا يسقط عن الإنسان ولا يسلب منه حتى لو تعاقد هو على حرمان نفسه منه، بل قالوا: إن التصويت حق عام لكل أفراد الجمعية، وإنه جزء متمم للحرية فلا يسلب ولا يتنازل عنه أو يحرم منه فرد ما من الأفراد؛ ذلك بأن الحرية شيء طبيعي، وكذلك متعلقاتها وتوابعها.

أليس عجيبًا أن أولئك الذين يقولون بتلك الحرية الواسعة ويقدسونها، وينزلونها هذه المنزلة، التي لا شك في أنها صحيحة من كل وجه، هم بأنفسهم الذين يمضون في بحوثهم قانعين بأن يظل نصف الراشدين من مجموع الأمة عطلًا من هذه الحقوق، وأن يحرمهن النصف الآخر من التمتع بها، فيطغى على حقوقهن فيها، فلا يجعل لهن نصيبًا من الإشراف على التشريعات التي تتعلق بأموالهن الشخصية، بل هي قد تنصب على كل أقدارهن في هذه الحياة الإنسانية؟

لقد كتب «روسو» عن المرأة وفصل الفوارق التي تفصلها عن الرجل، ولكن لم ينزل كاتب من كتاب القرن الثامن عشر إلى ذلك الدرك الذي انحدر فيه «روسو»؛ إذ قال: «خلقت المرأة لتكون ملهاة للرجل»، غير أنه عقب على ذلك بقوله:

> ينبغي أن يكون تعليمهن متصلًا بحاجات الرجل، فتكون له تسلية وفائدة، وموضعًا لحبه واحترامه، ولتربي أولاده صغارًا، وتعنى بهم كبارًا، ولتبذل لهم النصح، وتنفحهم بالعطف حتى تصبح حياتهم هادئة مرحة، كانت هذه الأشياء خلال كل العصور واجبات المرأة، ومن أجل هذه الواجبات، يجب أن تتعلم المرأة من الصغر.

بل إن «روسو» قد ذهب في تقييد المرأة إلى أبعد من ذلك، ذهب إلى وجوب تقييدها دينيًّا، فلم يجعل لها حق اختيار العقيدة التي تتصل من طريقها ببارئها، وقضى بوجوب أن لا يكون لها دين غير دين زوجها، فهي مقيدة به محصورة في حدوده، شأنه في ذلك شأن «فلوطرخوس» في العصر الروماني، وقد قضى كلاهما بأن على المرأة أيضًا أن تعمل على غرس بذور دينها الذي هو دين زوجها، في عقل بناتها، وإلا فإنها تكون قد قصرت في أداء واجب من أقدس الواجبات، قال:

> حتى ولو كان ذلك الدين زورًا محضًا، فإن طواعية المرأة وبناتها، وخضوعهن لذلك الشرع الطبيعي، تكون عند الله وسيلة لغفران الخطيئات، ومن أجل أن

النساء غير قادرات على أن يحكمن على الأشياء حكمًا ذاتيًّا، فعليهن أن يخضعن لأحكام آبائهن وأزواجهن خضوعهن لحكم الكنيسة.

لم يشذ عن هذه الطريقة التي اتبعها كل كتاب الثورة الفرنسية غير الفيلسوف «كوندورسيه»؛ فقد ظهر في بعض كتابات ظهرت له سنة ١٧٨٧، وتكاد تكون من منسيات ما كتب، إلى القول بأنه من المستحيل أن تستقر حقوق الإنسان على قاعدة ثابتة، ما لم يعترف بهذه الحقوق للمرأة، وإن كل الأسباب التي أدت إلى الاعتقاد بأن لكل رجل الحق في أن يكون له صوت مسموع في حكم بلاده، هي الأسباب التي تحملنا على إضفاء هذه الحقوق على النساء، قال:

وعلى الأقل للواتي هن أرامل أو غير متزوجات.

ولو لم يقيد «كوندوسيه» رأيه بذلك القيد الذي هو أثر من آثار الفكرة السائدة في عصره، إذًا لكان أول رائد دافع عن حقوق المرأة في العصر الحديث.

ولا ريب في أن موقف كتاب فرنسا من المرأة في ذلك العصر كان فذًّا غريبًا؛ إذا تذكرنا «ماريا تريزا» والملكة «كاترين» في روسيا، والمكانة العليا التي شغلتها كل منهما في سياسة بلادها خاصةً؛ وسياسة أوربا عامة، أضف إلى ذلك المنزلة السامية التي احتلتها نساء موهوبات في الاجتماع والأدب والبحوث العقلية وفي الحياة السياسية، منذ انقضاء عصر لويس الرابع عشر، ناهيك بما كان للمرأة من موضع في إلهاب روح الثورة في فرنسا، وما كان لها من تضحية فيها، وأية تضحية أعظم وأنبل من تضحية مدام «رولان» و«شارلوت كورداي» وأولاهما من الموهوبات في السياسة والأدب، والثانية من الفدائيات، كانت الأولى من أعضاء حزب «الجيروند» المبرزين فيه، وكانت الثانية من المضحيات اللواتي تذكرهن فرنسا إلى جانب «جان دارك»، وقد سقطتا على المقصلة، مع رجال من أبرز رجال العصر.

ناهيك بما عليه كثير من المؤرخين الذين يعتقدون أنه ما من كاتب استطاع أن يزن حوادث ذلك العصر بميزان أدق أو عقلية أرحب أو أفق أوسع من مدام «ده ستايل»، كذلك نعلم أن إنسانًا ما من الذين عاصروا الثورة، لم يستطيع أن يلهب بمواقفه نيران الحقد والغضب استمساكًا بوجهة من النظر السياسي، فكان أعنف وأصبر على مكاره ذلك الموقف النكد من الملكة «ماري أنطوانيت»، وهي بشهادة الجميع من أكثر اللواتي سقطن على المقصلة استنارةَ فكرٍ واستقامة رأي وثبات جنان.

قيل: إن نابليون قابل ذات يوم أرملة «كوندورسيه» وكانت من زعيمات الثورة فخاطبها محتدًّا وفي نبراته نغمة الآمر الذي لا ينتظر ممن يخاطب جوابًا: مدام — إني لا أحب أن تتمحك المرأة في السياسة — فأجابته على الفور: لك الحق أيها الجنرال، ولكن من الطبيعي في بلد تحتز فيه رءوس النساء، أن يكون لهن الحق في أن يسألن عن السبب في ذلك!

ولا يجدر بنا أن نغفل في هذا المقام عن ذكر ما كان للمرأة من أثر في عصر النهضة في أوربا، ولنضرب لذلك مثلًا بما كان لتعليمهن من أثر في حياة ذلك العصر.

وأول من نذكر منهن، بل أول من تتخذ منهن مثلًا يحتذى وقدوة يتأسى بها «كاترينا سفورزا» (١٤٦٢–١٥٠٩) فقد نُشئت بعناية جدتها الدوقة «بيانكا ماريا فسكونتي»، وكانت «بيانكا» من مشهورات أهل زمانها، ففي كل المعارك التي اشتبك فيها زوجها «فرنشسكو سفورزا» كانت مساعده الأول ونصيحه الأمين، بل كانت في بعض الأحايين قائدًا مقدامًا مرنًا؛ فقادت الجيوش في حومة الوغى، وانحدرت بهم إلى المعامع تناضل نضال النمرات، وكانت إلى جانب هذا معبودة الجماهير؛ لطهارة ذيلها، وعفتها، وحدبها على المظلومين والضعفاء، وحنوها على الذين أخنى عليهم الظلم، وفعل بهم الاستبداد، كانت حمامة السلام، ورسول الشفقة، ويد الرحمة كلما استعرت نيران البغضاء، واستيقظت روح العداء، وفشت الأخطاء، وعمت التعاسة، وبهذه الصفات علمت «كاترينا سفورزا» الحكم كيف يكون.

تلقت «كاترينا» من التعليم قسطًا وافرًا، على النهج الذي اتبع في ذلك العصر، وكانت التقاليد القديمة قد أخذت تنهار قبيل عصرها، وتحل محلها تقاليد جديدة، فإن نساء العصر الأول — أي عصر ما قبيل النهضة — كن محجوبات عن الاشتراك في معضلات الحياة العامة، والأخذ بقسط في معالجة مشاكل العصر، على كثرة ما كان فيها من مشكلات، فكان من حظ «كاترينا» أن يقضى قبل عصرها على هذا التقليد، فيأخذ النساء بضلع وافر من الاشتغال بشئون السياسة والحرب، وتدبير أمور الدويلات والاحتكام في نزر غير يسير من الظروف التي عدلت وجه التاريخ الحديث.

بلغت العناية بأمر الثقافة النسوية في عصر «كاترينا سفورزا» أعظم مبالغها، فإن سيدات ذلك العصر، على ما يقول ثقاة المؤرخين، قد تلقين من العلم ومن أساليب التربية والتنشئة ما قد يندر أن يتهيأ لمثيلاتهن من بنات عصرنا هذا؛ فقد برزن في الآداب القديمة، وفي اللغتين اليونانية واللاتينية؛ قراءةً وكتابةً وتفقهًا، كما أعطين قسطًا وافيًا من العلم

بآداب عصرهن، في بلادهن وفي غيرها من البلاد، وتثقفن في الفن والعلم والموسيقى والرقص وركوب الخيل والألعاب الرياضية.

ومن مشهورات ذلك العصر «سيسيليا جونزاجا» و«أبولينا سفورزا» عمة كاترينا سفورزا، وبعد ذلك بسنين قلائل اشتهرت «إيزابلا دسطه» و«إليزابتا جونزاجا»، وكل منهن مثال يحتذى في الثقافة الواسعة والقدرة الشاملة والعبقرية الكاملة؛ فقد نعلم أن «أبولينا سفورزا» وكانت في الثانية عشرة من عمرها، قد ألقت خطبة من تأليفها باللغة اللاتينية؛ ترحيبًا بالبابا «بيوس الثاني» عندما حل ضيفًا على أبيها، وفوق هذا أن «سيسيليا جونزاجا» كانت تكتب اللغتين؛ اليونانية واللاتينية، وتقرؤهما وهي في الثامنة.

ونقل إلينا أن «كاترينا سفورزا» قد أنشدت أبياتًا من الشعر نظمتها باللاتينية؛ ترحيبًا بالكردينال «رياريو» عندما نزل ببلاط أبيها، وهي في العاشرة، وعن «إليزابتا جونزاجا» أنها كانت تغني أشعار «فرجيل» موقعة بأناملها على القيثارة، وعن «إيزابلا داسطه» أنها تقرأ فرجيل وكيكرون وهي ما تزال يافعة، وأنها والت درس الآداب، حتى بعد أن أصبحت مركيزة «مانتوا»، ولا شك في أن ذلك العصر، عصر النهضة، قد طبع بطابع الأدب العالمي، حتى لقد اعتقد أهل الطبقات العليا فيه، أن تعلم الآداب القديمة من حاجات الحياة الأولى؛ سواء للرجل أم للمرأة، وأنه يزيد المرأة جمالًا وفتنة، فلم يكن هنالك من فارق بين تربية الفتى وتربية الفتاة.

نقتصر على هذه الصورة التي نقلناها عن عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلادي، فنقضي بأن تعليم المرأة قد انحدر وفسد، والرأي فيها اضمحل وأسف، من بعد ذلك، وشاهدنا على ذلك «روسو» قبيل الثورة الفرنسية.

ولكننا اليوم عند رأي «كاستيلوني» الذي قال في المرأة الكاملة:

> إن كل الإيحاء إنما يأتي من طريقها، وإنه من خصائص المرأة المثقفة أن تلهب في الرجل نار الشجاعة، وتبعث في نفسه الأمل في حومة الوغى، والنهي في قاعدة المشورة، والإلهام في عالم الفن، والضرب في رحاب المعرفة، والسمو في ميدان الفضيلة، والتقوى في مفاوز الدين.

لقد قام في أثناء الثورة الفرنسية بعض الذين حاولوا أن ينادوا بحقوق المرأة السياسية، ومنهم رجال آمنوا بأن إنكار ذلك الحق على المرأة، فيه منافاة للعدل وانتهاك

للفكرة الأساسية في الحرية، وأنها ملك مشاع لأبناء آدم وحواء، وأنها حق أبدي أزلي لا يسلب ولا يلغى، بل إنه حق ملازم للحياة الإنسانية نفسها، وأن الاعتداء عليه، مساو تمامًا للاعتداء على الحياة.

ولكن بالرغم من كل هذا كان نصيب كل حركة فكرية اتجهت هذا الاتجاه، القمع السريع والكبت العاجل بشدة وعنف، ومثال ذلك: أن حكومة الثورة قد حلت جميع الهيئات التي أقامها النساء، فكل النوادي والجمعيات والهيئات السياسية التي أسسها النساء في فرنسا قد حلت وحظر بقاؤها، وحرم النساء شهود اجتماع الهيئة الثورية، حتى لقد هددهن «شوفيت» أحد رجال الثورة، بأن تدخلهن في السياسة، تجاوز لحقوق جنسهن، واعتداء على الشرع الطبيعي، هنا نستطيع أن نقارن بين حال المرأة ومركزها الاجتماعي في طبقات المجتمع العليا في عصر النهضة الأوربية، وحالها في عصر الثورة الفرنسية، لنحكم أيهما كان عصر النور والعرفان.

٤

نشرت «ماري وولستونكرافت» الكاتبة الإنجليزية كتابها «تأييد حقوق النساء في إنجلترا» وقصدت به أن يكون ردًّا على مذهب روسو؛ فكان أول حافز جدي حمل المفكرين على أن يتخذوا من هذه المعضلة موقفًا إيجابيًّا، أخرجهم من موقف السلب الذي لزموه إزاء حقوق المرأة، وشاع في الجو الأدبي نزعة إلى بحثها والتفكير فيها، ولم يكن في ذلك الكتاب عنصر يرفعه إلى طبقة الكتب التي أحدثت الانقلابات الفكرية، كما أن حياة مؤلفته قد أضافت إلى كثير من نواحي الضعف فيه، بالرغم من أنه خلو من نزعات العنف والثورة، فإنها لم تعرض مثلًا إلى مهاجمة نظام الزواج، وكان الكلام في ذلك لزامًا على كل من يبحث مشكلة المرأة وحقوقها الاجتماعية، بل إنها تكلمت في نظام الزواج بروح الاحترام فقالت: إنه «ينبوع كل الفضائل الاجتماعية»، وحثت المرأة على التزام الفضيلة، واتباع ما توحي به شريعة الآداب، ومراعاة مكارم الأخلاق، على اعتبار أن جماع ذلك إنما هو من واجبات المرأة الأولية، وبالرغم من أنها حثت على مشاركة المرأة الرجل في جميع لباناته ووجوه تعليمه ومناحي ثقافته، فإنها كرهت أن يكون للمرأة اشتراك في ملاعب الرياضة!! وهذا أمر عجب، ولا تفسير له عندي إلا التأثير بروح العصر وميوله؛ إذ يجعل الفكر متراوحًا أبدًا بين حدين لا اعتدال فيهما: فإما إفراط، وإما تفريط، ذلك في حين أن المرأة في عصر النهضة الأوربية، ونقصد بها المرأة من الطبقة العليا، قد اشتركت في صيد الوعول

والخنازير البرية وفي التمثيل المسرحي، وكانت تتعرض في أثناء الصيد لمخاطر يتعرض لها الرجال.

وإنك لتعجب كيف يحدث في الاجتماع الإنساني، مثل هذه الانتكاسات العجيبة.

أنفت مثلًا أن يكون نساء إنجلترا محمولات بمقتضى بيئتهن وتربيتهن على أن ينظرن إلى الرجال نظرة الاعتقاد بأنهم عائلوهن وموجهوهن في الحياة، وكفلاؤهن في هذه الدنيا، وإلى الزواج على أنه الغاية الأخيرة من الحياة، وغضبت أن يحال دون المرأة والدرس العميق الذي يوسع من أفق العقل؛ ادعاءً بأن ذلك ليس من لبانات المرأة ولا من حقوقها، وحملت على مذهب القائلين بأن من مفاتن المرأة أن تقتصر تربيتها على تنمية الحساسية في شعورها، وتغذية روح التواكل في نفسيتها، فتظل طفلة في مواهبها، وإن اكتمل نماؤها البدني، حتى لا تثور على الرجل، ما دامت هي تشعر بالحاجة إلى من يكفلها في الحياة.

هذه الوجهة من النظر في حقوق المرأة وتربيتها وتكوينها عقليًّا واجتماعيًّا، لم ترضِ مسز «وولستونكرافت»؛ لأنها فاسدة من أساسها، فوق أنها مضرة بالجنسين؛ المرأة والرجل، على السواء، فإذا لم تُتربَّ المرأة تربية تؤهلها أن تكون شريكة للرجل في حياته العقلية، فإنها ولا شك تكون عقبة تسد على الرجل سبيل الرقي من ناحية العقل، ومن ناحية الفضيلة، ومن الأشياء التي يتعذر علينا أن نمر بها سادرين، أن يعهد في تنشئة الشباب، وهم بعد في أكثر سني عمرهم قابلية للتعليم والتلقي، إلى عقول صدت عن العلم، وكفت عن التهذيب وأن يلقى بهم عند رجولتهم في أحضان شابات ليس لهن من عطف على شيء من الأماني التي تجول في صدورهم، أو إحاطة بالدراسات التي يعكفون عليها، أو تقديس للأعمال التي تنتظرهم في الحياة.

ثم تقول:

> إن الاستخفاف والبله والغرور وكبت الأحاسيس والوهم والغفلة، هي الأشياء التي تخرج بها المرأة في أسلوب التعليم الذي تتلقاه، ولا ريبة في أن مثل هذه المرأة جديرة بأن تلقي على الحياة الزوجية ظلالًا من الحياة قاتمة مظلمة، تثقل حتمًا على حياة الرجل بعد أن تذهب جدة الزواج، ويخلق ثوب الفتنة الذي يغشى على الطور الأول من التخالط الزوجي، أما التعليم الكامل فإنه بالمرأة الفقيرة، وبالمرأة التي تقف على وجهها صفات خلقية تردها عانسًا، أخلق ولها أفيد، ذلك بأنها تكون مضطرة أن تخوض معركة هذه الحياة وحيدة بغير معين أو كفيل، أما إذا تركت إلى الحياة وحظها من التعليم ذلك القسط الدنيء الذي

يخلفها بغير سلاح تواجه به حاجات العيش، فإن حياتها تكون من المصائب العظمى والبلايا الكبرى.

ولقد عمدت إلى مؤلفين من أهل عصرها نقلت عنهم أقوالًا امتدحوا بها ضعف المرأة جسمانيًّا وعقليًّا؛ عادِّين ذلك من مفاتنها، حاسبين ذلك لها لا عليها، بل إن بعضهم قد ذهب إلى القول بوجوب أن تبتعد المرأة عن كل نشاط جسمي، أو مرانة عقلية، وأن على المرأة أن تمتنع عن كل ما يهيئ لها روحًا مرحة، أو يزودها بجسم صحيح البنية متين التركيب، وأن تتنكب سبيل الدرس العقلي والاستقلال في الرأي أو الاستمساك به، حتى لا يضعف ذلك من فتنتها في عين الرجل، بل قيل: إن المرأة لا ينبغي لها أن تمعن في التدين والتقوى، فربما خانها الحظ، وهي مأخوذة بتقواها، ممعنة في تأملاتها القدسية، فتسمو إلى مدارج أعلى من مدارج الرجل، وأعمق من مفهومه، وبذلك تنزل عن مكانتها في عينه.

ولقد ثارت هذه الكاتبة على كل هذا وأمثاله ثورة جد، قائلة: إن الفضائل ليست وقفًا على جنس دون جنس، وأن ما يصلح منها لأحدهما — ولا شك — يصلح للآخر، ولقد تساءلت لماذا يكون الجبن رذيلة في الرجل، فضيلة في المرأة؟! وخلصت من ذلك إلى القول بأنه استنادًا إلى الحقوق الطبيعية، يكون للمرأة حق التمتع بالقوة السياسية، وأن حقها في ذلك أمر لا منازع فيه ولا مانع منه، وأن تمتع المرأة بحقوقها السياسية، باعتبار أنه وسيلة الرقي، هو بذاته عامل من أمضى العوامل في تربية روح الجماعة، وحافز من أكبر الحوافز على تهذيب الرأي العام وتنمية الروح القومي.

وكان لها في المرأة من حيث العمل رأي طريف، فقالت: إنه من الظلم والبغي أن تمنع المرأة؛ بالقانون طورًا، وبالشرائع طورًا آخر، عن العمل في سبيل الحصول على ما يقيتها، وقد كفتها الطبيعة عن التزود بسلاح فعال في التناحر على البقاء، وهي تظن أن مهنة الطب خير ما يوافق مزاج المرأة، وأن القوانين التي تحول بين المرأة والعمل إن عطلت، فإنها سوف تنزع بطبعها إلى ضروب من العمل توافق مزاجها ومواهبها.

على هذا يكون للمرأة حق التعلم على نفس الطريقة والمنهج الذي يتعلم به الرجل، ونعت على عادات عصرها أن كانت السبب في أن يعيش آلاف من النساء والفتيات عيش الفراغ والخمول، وعزت الضعف النسوي في عصرها إلى طريقة التنشئة وإلى ما أتبع من أصول التربية وحبس الفتيات في داخل الدور والحجرات من غير رياضة أو مرانة جسدية، حتى خملت فيهن قوة العضل، وأصابهن سوء الهضم، وما إليه من صنوف العلل وضروب الآفات.

٥

بالرغم في أن هذا المتجه في البحث قديم في عصرنا هذا، فإنه أثار في عصر هذه الكاتبة كثيرًا من الامتعاض والتقزز في أوساط المحافظين من أهل الأمم الغربية.

غير أن أثره قد ظهر وشيكًا في تفكير كثير من عظماء الرجال، وكانت الناحية السياسية من حقوق المرأة، أبين من غيرها أثرًا في تفكيرهم؛ فقد أشار السياسي المعروف تشارلز فوكس إليها في خطبة ألقاها في مايو من سنة ١٧٩٧، وكان رأيه أنه — «فيما عدا الشركات، وهي ما يؤثر حق التصويت بشأنها على الملك» — يرى أنه من المرغوب فيه أن يعطى حق الانتخاب للنساء، ولا يمنع ذلك حتى في المسائل التي تتصل بنظريات أو مشروعات يتطلب النظر فيها دقة خاصة، ومن رأيه أن للنساء مصالح يجب أن تصان، وهي مصالح عزيزة عليهن، ولا تقل شأنًا لديهن عن مصالح الرجال.

قال: «لا ينكر أحد أن نساء الطبقة العليا هن أحق، من حيث الكفاءة والمواهب، بمباشرة حق التصويت في الانتخاب، من أولئك الرجال الجهلاء الذين هم من الطبقة الدنيا في المجتمع، وهم الذين يحاول القائلون بحق التصويت العام، إضفاء «ذلك الشرف عليهم»، وخلص من ذلك إلى البحث في كيفية الخلاص من ذلك الشذوذ الغريب: فإنه إذا كانت الغاية من كل نظام سياسي رشيد، هو الحصول على مصوتين مستقلين في الرأي، فكيف يمكن التوفيق بين هذه الحقيقة، وبين شرائع المجتمع، وربما شرائع الطبيعة أيضًا، وهي التي جعلت المرأة عالة على الرجل؟!

ولقد نسي ذلك السياسي الكبير أن المرأة لن تظل إلى الأبد عالة على الرجل، فإن تطور النظامات الاجتماعية، وخروج الإنسان من عالم الظلمات إلى نور المدنية، كفيل بأن يجعل للمرأة في النظام المدني منزلة مستقلة تمامًا، غير أن أفق الحياة في أواخر القرن الثامن عشر، وضعف النظم الاقتصادية وضيق نطاقها، والعادات والتقاليد الموروثة منذ أقدم العصور، تجعل لذلك الرجل الفذ بعض الحق في تساؤله هذا.

وكان الفيلسوف «جرمي بنتام» ممن تناولوا موضوع المرأة في عصره، ولكن أقواله وإشاراته لم تتجاوز حد أنها فكرات عابرة غير مستقرة، وكان من رأيه أن من الظلم والتنطع أن يحرم النساء حق التصويت في إنجلترا، في حين أنهن يشغلن في الدول الأخرى مراكز ممتازة في عالمي السياسة والاجتماع، وقد حصل بعضهن على قدر من السلطة السياسية في بعض دول القارة بلغن به أرفع الذرى، ولكنه إلى جانب هذا كان متشائمًا، فلم يتمادَ في بحث هذا الموضوع الخطير؛ لأن القوى المتناصرة على كبته كانت كبيرة، وسيل

الفكر المتجه إلى قمعه كان جارفًا، فتنكب الكلام فيه؛ ظنًّا بأنه الجهد المضيع، والعمل الفائل.

٦

نشر «بايلي» كتابه «التمثيل السياسي» سنة ١٨٣٥، وهو من الكتب التي أحدثت في عصره انقلابًا من أخطر الانقلابات الفكرية في السياسة، وقد أيد فيه نظرية حق المرأة في التصويت العام.

كان من رأيه أن النظام التمثيلي يقوم على مبدأين أساسيين: الأول: أن الغاية من الحكومة العمل على إسعاد الجمعية؛ نساءً ورجالًا؛ لأن كلا الجنسين له قابلية التأثر باللذة والألم، والثاني: أن مباشرة الحقوق السياسية ينبغي أن تكون لخير جميع الفئات التي هي تحت كنفها، ما دامت هذه الفئات خاضعة لحكمها أو لحكم أشخاص تتفق مصالحهم ومصالح أولئك الأشخاص.

ومن هذا يتضح أن القول بحرمان المرأة من مباشرة الحقوق السياسية، إنما يستند في رأي «بايلي» إلى أحد قولين: الأول: أن حقوقهن تتفق وحقوق الرجال، وأنهن محميات بما للرجال من حق التصويت؛ والثاني: أن المرأة عاجزة عن تطبيق حقها السياسي واستعماله بحيث يعود عليها وعلى الجمعية بالخير، وبذا تكون المفاسد التي تنشأ عن اختلاف المرافق بين الجنسين، إنما يضاعف في التعويض عنها، ما في الرجل من التبصر والحكمة التي تغمر بفضله وظيفة الحكم.

أما القول الأول فقد رد بحقائق تاريخية؛ وذلك بأن من الحقائق الثابتة التي لم يختلف فيها مؤرخان، أن الشطر الأقوى من شطري الجمعية البشرية، قد استعمل «حق الأقوى» دائمًا وفي مختلف الظروف ومتباين الحالات، مستبدًّا بالشطر الأضعف؛ وأنه في جميع العلاقات التي قامت بين الرجل والمرأة، كما هي الحال في كثير غيرها من العلاقات، قد أسيء استعمال القوة، ما دامت هي قوة مطلقة القيد غير مسئولة، وإن ذلك كان عامًّا ومطردًا في كل الظروف، وقيل: لقد بذل كثير من الجهد في سبيل تحسين حالة المرأة، — «ولكن ما تزال سلطة الرجل على المرأة يساء استعمالها، وأنه يُشك كل الشك في إمكان إقامة حدود العدل والإنصاف في علاقة الرجل بالمرأة، قبل أن يأخذ كل منهم حقه المقسوط من الإشراف على سن الشرائع» — ولا شك في أن كثيرًا من التشريعات تتناول مسائل تتفق فيها مصلحة الجنسين، — «غير أنه فيما يختص بالفروق الواقعية، وهي التي تتناول

الصلات الإيجابية التي وزعتها الطبيعة على الجنسين، وهي صلات لا محالة باقية أبدًا، فإن مرافق ولبانات متباينة لا بد من أن تنشأ بينهما، وينبغي أن يُسن عدد عديد من الشرائع تنظم حقوق كل من الجنسين وتحديد واجباته إزاء ذلك، فإذا ترك سن هذه الشرائع، وهي شرائع تتصل بفئتين متناظرتين، لشهوة فئة منهما، فإنا ولا شك نعرف النتيجة».

وأما القول الثاني في حرمان المرأة: فهو القائم على رأي «بايلي» في عجز المرأة، وأنه في كل الجمعيات الإنسانية القائمة، نرى أن جنس الأنثى هو بوجه عام أدنأ ذكاءً من جنس الذكر.

ولقد نسي «بايلي» حقيقة من أظهر الحقائق وأدمغها حجة؛ نسي أن عقلية المرأة إذا كانت من الطبقات العليا في الجمعية، ترجح عقلية الرجل إذا كان من أهل الطبقات السفلى، وأن المرأة التي تحصل على خمسمئة جنيه دخلًا سنويًّا، هي ولا ريبة أكثر اتصالًا بالدنيا ومعرفة بأنبائها من رجل دخله خمسون جنيهًا، ولكنها تكون أقل من رجل دخله خمسمئة، فإذا صح هذا الرأي، كان الصواب والحجة السليمة، أن لا ننبذ النساء ونحرمهن حق أفراد الجمعية المشتركة، بل نعمل على أن تكون مؤهلاتهن الدنيوية أوسع وأرحب، وقد نشك أيضًا في ضرورة ما تتطلب فراسة الانتقاء من الكفايات العليا، فمن ناحية ذلك الضرب من الذكاء الذي ننشده دائمًا عندما نريد الحكم على حقيقة الأشخاص الذين يصلحون للخدمة العامة حكمًا صحيحًا، نجد أن المرأة في بعض الاعتبارات، أمهر من الرجل، إذا كانا من طبقة اجتماعية واحدة، واللباقة النسوية في استشفاف بعض الصفات الخلقية في الأفراد، أمر مُجْمَع عليه، وممَّا لا شك فيه أن مثل هذا المعاون الأمين يكون ذا شأن عظيم في انتقاء ممثلي الأمة … ولو أمكن وضع طريقة مثلى لأخذ الأصوات، مع تخليص نظام أخذها من تلك المفاسد الممضة، والمناظر المؤلمة التي تجعلها أقرب إلى الفوضى والخشونة، لكان مباشرة حق الانتخاب نظامًا يتفق وتنمية أرق العواطف وأثمن العادات.

ومن رأي «بايلي» أنه إذا كان واضعو قانون الإصلاح في إنجلترا (١٨٣٢) قد جعلوا المرأة في مرتبة واحدة مع الرجل من حيث الحقوق العامة؛ إذن لقضوا على شذوذ عجيب، بل على ظلم فادح، من غير أن يضطروا إلى تبديل كبير في دوائر الانتخاب.

قال في كتابه «التمثيل السياسي»: كان ينبغي على الأقل، أن يُعطى حق التصويت للأرامل اللائي لهن بيوت خاصة، أو يعشن بمفردهن، أو اللواتي لديهن نصاب مالي

معقول، وإنه لمن المتعذر أن تقع على شيء من النُّهى أو الحكمة في أن يصد أولئكن عن هذه الميزة ويحرمن منها، اللهم إلا أن يكون قد رُوِعِي في ذلك تلك الفوضى الغامرة التي ترافق طريقة إعطاء الأصوات، وما هي غير بقية نظام فاسد درجنا عليه.

وما يقوم من حجة يحتج بها الذين يخالفون «بايلي» في الرأي إلا القول بأنه في الوقت الذي وضع فيه قانون الإصلاح سنة ١٨٣٢، لم تقم أية طبقة من النساء بالمطالبة بهذا الحق، وأن أكثر النساء إذ ذاك كن زاهدات فيه، أما في أواخر القرن التاسع عشر، فإن أسبابًا كثيرة قد غيرت الموقف تغييرًا كليًّا.

الفصل الثاني

١

كان القضاء على بضعة صناعات منزلية، إثر ظهور بعض اختراعات خطيرة، من أعظم الانقلابات الداوية التي أصابت إنجلترا في خلال القرن التاسع عشر، كانت تلك الصناعات وقفًا على بيوت ريفية هائلة العدد منتشرة في عرض المزارع وطولها، فلما اكتسحتها تلك الاختراعات وقضت عليها، نشأ على أنقاضها مصانع فخمة واسعة، تستخدم عشرات الألوف من العاملات، ولقد كان لهذا الانقلاب آثارًا هامة يمكن تتبعها في كل مرفق من مرافق الحياة في إنجلترا، اجتماعيًّا وسياسيًّا، ولكن من المحقق الثابت أن فعلها كان أبين في المرأة من حيث التأثير في حياتها وعاداتها ومصالحها، منه في أية طبقة أخرى من طبقات المجتمع، وإذا نظرنا في هذا الانقلاب من ناحية بعض الاعتبارات الخاصة، رأينا أنه قد أنتج نتائج بالغة منتهى السوء، فمن ناحية الأخلاق كانت الصناعات المنزلية ذات أثر في الاحتفاظ بالناحية الطيبة منها؛ إذ كانت حياة الأسرة غير مدخولة بعنصر جديد يفكك عراها، كما كانت من أشد العوامل فعلًا في الاحتفاظ بطبقة الفلاحين والأجراء مكفية الحاجة، وهي طبقة من أفيد طبقات المجتمع، وعنصر من أقوى عناصره؛ بل إن شئت فقل: إنها صلب المجتمع وفقاره المقوِّم لحقيقته وصورته، فإن آلافًا مؤلفة من المزارع الصغيرة في إنجلترا، كانت ولا شك تصبح عرضة للبيع بثمن بخس والاندماج في المزارع الكبيرة، عندما تنزل قيمة إنتاجها الزراعي بفعل ظروف خارجة عن إرادة الزراع، لو لم يؤيدها في مثل هذه المحنة الناسج والغزال، ولا شك في أنه من أروع الحقائق الظاهرة في الحياة الاقتصادية أن لا يعتمد الناس في معيشتهم على مصدر واحد من مصادر الثروة، وأنه من الحكمة أن يكون من وراء ذلك المصدر مصدر آخر تابع له، يأخذ بيدهم إذا

أصابهم الكساد أو نزلت بهم قلة، فكانت المصانع المنزلية من حيث ذلك ذات قيمة كبيرة، وكان من الممكن أن يفزع إليها كلما دقت ساعة الحاجة وحزب الأمر، وكانت هذه المصانع في الواقع وسيلة لاستغلال فراغ أشهر الشتاء، عندما تتطلب المزارع قليلًا من العناية والوقت.

إن عمل المرأة يتراوح بين الشغل والفراغ تراوحًا شديدًا، لا نظير له في عمل الرجل؛ فإن عمل امرأة متزوجة من طبقة العمال ينحصر في العناية بمنزلها وأسرتها، ولكن كمية العمل المطلوب منها أداؤه تلقاء ذلك، تختلف اختلافًا كبيرًا بمقتضى الحالات؛ فهو يتوقف إلى حد كبير على عدد أبنائها، وعلى سنهم وصحتهم، والدرجة التي وصلوا إليها في التعليم، وعملهم في خارج المنزل، وإلى وجود بنات لها، وسنهن وقدرتهن على مساعدتها أو احتياجهن إليها، فحياتها في سنة ما قد تكون مثقلة بالعمل، وفي أخرى مخللة بالفراغ، وفي مثل هذه الظروف تعمل الإبرة والوشيعة[1] والنول اليدوي، فتصبح أشياء بالغة القيمة.

كل هذه الصناعات وأترابها مما له صلة بها، قد عطبت وبادت، ناهيك بأن الصناعات المنزلية لا يتسنى لها أن تنافس المصنوعات التي تخرجها الآلات، وهي أرخص ثمنًا وأتقن صناعةً، وكذلك هي الحال في عالم الإنتاج الفني، فإن الآلات قد قاربت من حيث القدرة على الجمال الفني صناعة اليد، وقد مضت في ذلك شوطًا قد يؤدي بها إلى التفوق عليها.

انظر إلى صناعة «الدانتلا» مثلًا؛ فإن الآلات قد برعت في صناعتها براعةً أدت إلى القضاء عليها قضاءً مبرمًا بين الأيدي العاملة، وكانت من أعظم الصناعات اليدوية في بلجيكا قبل نشوء تلك الآلات، وقبل إقامة معاملها العظيمة في تلك البلاد؛ ذلك بأن المنافسة بين الآلة والإنسان، قد قضت على الإنسان، وأقامت صرح الآلة، وكذلك الحال في الملابس التي كانت تغزلها وتنسجها الأسر في داخل المنازل، فإن رخص المنسوجات الآلية، قد قضى تقريبًا على صناعة الثياب المنزلية.

قد يتفق أن يكون مجال الاستخدام والعمل قد اتسع بوجود الآلة، ولكن مما لا شك فيه أن مقدار العمل المتقطع، أي الذي تتخلله فترات فراغ وتعطل، والعمل الناشئ اتفاقًا، أي الذي تتطلبه ظروف طارئة، قد يحتمل أن تكون فرصه قد ندرت أو هي كادت تزول تمامًا، وعلى الحقيقة نجد عند النظر في طبقة أرفع بعض الشيء من طبقات العمال والصناع، أن الصحافة وصناعة الأدب والتأليف مثلًا قد هيأت عملًا للكثيرين، وأن هذه

[1] أكرة النسج.

الأعمال، وإن لم تتخذ صناعة دائمة في بعض الأحيان، فإنها بطبيعتها قد تشحذ بعض المواهب حتى يصبح الاشتغال بها ملكة وفنًّا دائمًا، وبذلك تضيف إلى الحياة قسطًا من المرح والفائدة، قد نلفى أن الحياة بغيره ذميمة مرذولة، ذلك على العكس مما تقع عليه في عالم الصناعة، فإن الصناعة قد تركزت وتبلرت في مواضع خاصة لا توجد في غيرها، فانتقل بذلك عمل المرأة العاملة من البيت إلى المصنع.

وكان من الضروري أن يسن لهذه الصناعات الهائلة قوانين تتدخل في شئونها فتنظمها وتحميها، ولم يكن هنالك من حاجة إليها عندما كانت هذه الصناعات مقرها البيت ومصنعها جلسة هادئة إلى جانب الموقد، وقد شعر كثير من المصلحين بأن هذه الشرائع المنظمة للصناعة ظلت في الماضي وستظل في المستقبل، من أشكل ما ينصرف إليه السياسيون ورجال الدولة من المهام والواجبات، وهنالك إلى جانب هذا شرائع تتفق إزاءها مصالح الرجال ومصالح النساء على السواء، وإن قليلًا جدًّا من المعضلات الاجتماعية ما يفوق معضلة: إلى أي حد يذهب القانون في حماية المرأة من التأثر بدنيًّا وعقليًّا من جراء إرهاقها بالعمل، من غير أن يحرمها القانون حق العمل، ويحول بينها وبين مزاحمة الرجل فيه؟ فإذا تنافس طائفتان من الناس تختلفان في القوة البدنية، كما تختلفان في قيمة الأجر الذي يصيب كل منهما جزاء العمل، فلا شك في أن مصالح متناظرة تنشأ بينهما، فإذا قام ممثلو ناحية منهما بوضع القوانين التي تنظم العمل، فمن الراجح جدًّا أن الناحية غير الممثلة تتأثر لحساب الناحية الأخرى، وذلك ما حدث في إنجلترا وفي كثير غيرها من البلدان الصناعية، فإن عمل المرأة تنظمه قوانين خاصة أشد وأمعن في الحرج من القوانين التي تنظم عمل الرجل، فالمرأة ممنوعة من العمل الليلي، ومن العمل في باطن الأرض، ومن العمل في المصانع أسابيع معدودات بعد الوضع، ومن الاشتراك في جماعات العمل الفلاحي، وهن فوق ذلك ممنوعات من العمل أمام الآلات الخطرة، والساعات التي يعملن فيها محدودة في كثير من المناطق بالقانون، ومركزهن في العمل مركز الفتيان الذين لم يرشدوا بعد.

غير أنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن الحجج التي أقام عليها المشرعون هذه الفوارق، هي من القوة بحيث لا يستطاع أن يناقش فيها أو يمارى في صحتها، ومهما يكن من أمر المنازعة واختلاف الرأي في الفروق التي تفصل بين الرجل والمرأة عند مقارنة الكفايات، فلا يخامرنا الشك مثلًا في أن المرأة أقل من الرجل قوة جسمانية، وقدرة على العمل، ومن عادة النساء، وهي عادة تكاد تكون طبعًا فيهن، أنهن يحملن أنفسهن من العمل

ما يرهقهن، ولهن في ذلك ميزة على الرجل من حيث الإنتاج؛ ولكنها ميزة تقودهن إلى الانتحار البطيء.

ويظهر أن النساء في بعض الحالات أكثر تعرضًا إلى النتائج السيئة عن الاشتغال ببعض فروع الصناعات ذوات العلاقة المباشرة بالصحة، فمما يقال مثلًا، وقد يكون حقًّا، إنهن أكثر استجابة للتسمم بالرصاص، وفي سن أبكر، من الرجال، غير أن حقيقة طبيعية لا مناص من تقريرها في مثل هذا البحث، وقد تفصل بين الرجل والمرأة فصلًا تامًّا من حيث العمل: تلك حقيقة أن المرأة لا ينبغي أن تحسب أنها امرأة وحسب، ولكن يجب أن يضاف إليها حقيقة الأمومة، فإن التأثيرات القاتلة التي تؤثر في الأم وفي الجنين، قبيل الوضع وبعيده، من جراء العمل المرهق، وانصراف الأم عن العناية بولدها في الأسابيع الأولى من حياته، هي من الحقائق التي لا منازع فيها.

ومهما يكن من أمر اختلاف الرأي بين الرجال والنساء إزاء ما يتطلب هذا الموقف من تشريعات على هذا النمط، فإن المسألة في ذاتها من أعقد المسائل الاجتماعية وأكثرها تشعبًا، ذلك فوق ما نلمس فيها من الدقة، وما يتطلب علاجها من ترفق بها، وبعد نظر فيها، ومن هنا حق للمرأة أن يكون لها صوت مسموع ورأي يوزن.

هنالك شكاوى رُددت الفينة بعد الفينة، كقولهن مثلًا: إن التشريعات التي نظمت العمل في المصانع قد أخرجتهن من كثير من الأعمال التي كانت تدر عليهن رزقًا، وإنها أنقصت أجورهن، وكانت بطبيعتها أقل من أجور الرجال، وإنها نالت بقسوة غاشمة من طائفة كبيرة من النساء اللواتي يعملن في صناعات مهملة قليلة الأجور، ولكنها كانت تروج وتثمر في بعض المواسم؛ تبعًا لرواج نماذج موسمية مثلًا.

من البراهين التي أدلين بها: أن كل تقييد يتناول حدود عملهن بمنعهن عن العمل نفس الزمن الذي يعمل فيه الرجال، وبنفس الكمية، معناه إحلال الرجال محلهن في فرع ما من فروع الصناعات التي يتناولها ذلك التقييد.

أضف إلى ذلك أن هذه القيود قد فرضت على النساء في عصر اشتدت فيه حاجتهن، أكثر من أي عصر آخر، إلى العمل للحصول على ما يقوم بأودهن، وأنه في ظل التنافس القائم في عالم الإنتاج الحديث، قد تحدث نزعة العطف على المرأة، إذا لم يسوغها الواقع، نفس الأثر الذي تحدثه رغبة الرجال في إقصاء النساء من حيز العمل المنتج، فيقع عليهن بذلك من المضار ما تعجز الأجيال أن تصلح من أمره شيئًا.

هناك فئة من المصلحين الاجتماعيين قالوا بوجوب حظر العمل في المصانع على المرأة حظرًا قاطعًا، وآخرون أرادوا أن يطبقوا على المرأة قانون العمل الخاص بالفتيان الذين

هم دون الثانية عشرة العاملين في مخازن البيع، فينتج عن ذلك، كما اعتقد كثير من النساء العاملات في القرن التاسع عشر، استبدال العاملات بالعمال في كثير من الأعمال التي يعتمد فيها عليهن أكثر شيء.

٢

قلما اجتمع مجلس من مجالس التشريع في أنحاء أوربا خلال القرن الماضي فلم ينظر في تشريعات العمل ليفرض على العمل النسوي قيودًا ترمي إلى شلهن ودفعهن عن منافسة الرجال، بما يسن من شرائع ولوائح تنظم العمل، حتى يؤدي تنظيمه إلى هذه النتيجة، وأكبر مثل على ذلك ما وقع في إنجلترا سنة ١٨٩٥ عندما أقر مجلس العموم قانون المصانع الذي أدخل المغاسل العمومية في نطاق العمل الذي تنظمه القوانين، فسن قيودًا جديدة تناولت الزمن الإضافي الذي يحق للمرأة أن تعمل فيه تحت ظروف خاصة، وشفعها بقيود أخرى تناولت عملهن في المنازل بما ينتقص ذلك العمل انتقاصًا، وهيئ وزير الداخلية بسلطات جديدة، بحيث أصبح من حقه منعهن عن العمل في أعمال قد يتراءى له أنها خطرة أو غير صحية.

ولا شك في أن هذا التشريع وغيره من أمثاله، إن هو إلا ثمرة قانون الانتخاب الذي لا صوت للمرأة فيه، بل إنه الجني المباشر لتصويت الرجال واحتكارهم هذا الحق الطبيعي دونهن، واستبدادهم بذلك الحق، مضافًا إلى ذلك ضغط هيئات العمال السياسي، وما قولك في أن التفتيش في المصانع قد ظل إلى وقت قريب، وفي أكثر أنحاء أوربا، وقفًا على الرجال دون النساء، وكان تعيين امرأتين للتفتيش في المصانع سنة ١٨٩٣ في إنجلترا، حادثًا يروى في المنتديات ويتندر به.

٣

في المقدمة الفذة التي وضعها «تيرجو» الوزير الفرنسي المعروف سنة ١٧٧٦ للأمر العالي الذي حظر فيه نظام العرفاء[٢] للمهن والصناع والتجار في فرنسا، فقرة نعى فيها تلك القيود المفروضة على الصناعات والتي — «تقصي عن العمل أحد شطري الجمعية؛ ذلك

[٢] العريف النقيب دون الرئيس والجمع عرفاء وبابه ظرف إذا صار عريفًا (مختار الصحاح).

الشطر الذي هو لضعفه واستكانته، أصبح كثير المطالب قليل الموارد، وأنه بما فرض عليه من تعاسة وذلة، قد جنح إلى الغواية والفجور ...» وقد يحدث مثل ذلك بحكم الحالات المحيطة بالصناعة الحديثة، تلك الحالات التي نتجت من جراء ما سن من التشريعات المنظمة للعمل في المصانع.

ولا ينبغي أن ننسى أن مصالح الرجال والنساء إن اتفقت وتلاءمت في كثير من الأشياء، فإن هذه المصالح تختلف وتتباين، بل وتتناقض تناقضًا عظيمًا في نواحي العمل الصناعي، ولذا فإن الآلات إن كانت قد أنزلت بالعمل النسوي أضرارًا بالغة بأن قضت على الصناعات المنزلية، فإنها قد عوضتهن عن ذلك مزايا أخر أخصها أنها فتحت لهن أبوابًا واسعة للعمل والكسب، كذلك هي قضت على ملكة القوة الجسمانية وأنقصت من شأنها وحطت من قيمتها، كما أنزلت من قيمة المهارة الصناعية بما أنشأت من ضروب التخصص في الصناعات وتقسيمها أبوابًا ودرجات، ففي مستطاع الآلة أن تهيئ للبنات الضعيفات وغير ذوات المرانة الكافية، فرصة القيام بأعباء من العمل كانت تتطلب في الماضي رجالًا أقويا محنكين، زد إلى ذلك أنهن في أكثر الحالات يعملن تلقاء أجور أقل من أجور الرجال، غير أن هنالك ولا شك استثناآت؛ صناعة القطن من أظهرها وأينعها، ولكن مستوى أجورهن في أكثر فروع الصناعة أقل من أجور الرجال بنسبة ظاهرة محسوسة، وحتى في مخازن البيع، وهي محال من غير الطبيعي ولا المعقول أن تتفاوت فيها الأجور، نجد أن أجر العاملات ينقص بمقدار الثلث عن أجر العاملين.

ويرجع اختلاف الأجور إلى أسباب متفرقة، ولا شك في أن بعض هذه الأسباب يشير إلى أن عمل الرجل، كما يقضي العرف ويؤيده الواقع، أفضل وأتقن وأكثر تواصلًا من عمل المرأة، وأن النساء أكثر عددًا من الرجال، وأن مجال الأعمال التي يصح أن يُستخدمن فيها أضيق نطاقًا من مجال الأعمال التي يُستخدم فيها الرجال، كما أن بعضًا من هذه الأسباب يعود إلى ذلك التقليد القديم، تقليد الاعتقاد بِضَعَةِ المرأة، وهو تقليد لم تقوَ عادات العصر الحديث ومتجهاته الفكرية والفعلية أن تقتلع أصوله، ثم إلى الاعتقاد بأن العاملات أقل خضوعًا للنظام واتباعًا لمقتضياته من العمال؛ ولذا فهن أقل كفاءة في سوق المساومة على الالتحاق بالأعمال من نظرائهن الذين يتمتعون بسمعة أنهم أخلد للنظام وأرعى لأصوله.

ليست هذه الأشياء هي كل العناصر التي تكون المشكلة، فإن مستوى الحياة يؤثر تأثيرًا جمًّا واضحًا في قيمة الأجور وتكاليف الحياة ومستواها عند العزب، وهي في العادة أعلى من تكاليف العزبة، إذا كانا من طبقة اجتماعية واحدة، والعامل المتزوج في العادة

عماد أسرته، في حين أن الأجر الذي تحصل عليه الزوجة العاملة، فيه صفة الإضافة أي صفة أنه شيء يسد النقص الذي قد يقصر عنه كسب الزوج.

ولا ريبة في أن هذه الأشياء من شأنها أن تؤثر في قيمة الأجر النسبي الذي يخصص لكل من الجنسين، ولكن الحقيقة أن نزول مستوى أجور النساء عن أجور الرجال، من شأنه أن يذكي المنافسة ويشعل لظاها، ويزيد الرجال رغبة في أن يقصوا المرأة عن مجال العمل، فإذا لم يستطيعوا ذلك، تمنوا لو أنهم ردوها إلى القصور والعجز، ومما لا شبهة فيه أن القيود التي تفرضها تشريعات المصانع ونظام اتحاد المهن على العمال، من شأنها أن تكون موضع شكوى البعض منهم، غير أنها إلى جانب هذا إنما تعبر عن رغبات أكثريتهم الغالبة؛ ذلك بأن مثل هذه الرغبة قد تستغل استغلالًا فعالًا في تعزيز تلك القيود والحرمانات التي تُفرض على العمل النسوي.

٤

قيل بأن العمال عندما دافعوا عن خطة فرض القيود وزيادتها على عمل العاملات، لم يكونوا محفوزين إلى ذلك ببواعث إنسانية صرفة، بل كانوا واقعين تحت تأثير المنافسة المهنية، وليس ذلك بمستغرب، فإنه ولا شك نتاج إحساسات عادية تظهر آثارها في كل الجماعات الكبيرة التي تنزع لأمر ما إلى التنافس، وأن قليلًا من الناس من يدخلهم الشك في حقيقة أن أصحاب مهنة الطب، ما عارضوا في قبول النساء عاملات في هذه المهنة، إلا واقعين تحت تأثير هذه البواعث، ولو بشكل جزئي على الأقل، وكذلك ترى أن نقابات المهن التي طالبت بإخراج النساء من العمل في المطاحن، قد بنوا طلبهم صراحةً على أن ذلك من شأنه أن يخفف الضغط عن سوق مفعم بالعمال، بإبعاد العدد الزائد منهن عن المزاحمة فيه، والذين أدلوا برأيهم أمام لجنة العمل التي أرادت أن تزاد الحدود والقيود المفروضة على عمل النساء في المعامل قد ذهبوا مذهبين: الأول: أن هذه القيود من صالح النساء، والثاني: أن ميلهم إلى زيادة هذه القيود إنما يقوم على رغبة في التخلص من مزاحمة العمل النسوي الذي أثر في أجور العمال وفي معيشتهم تأثيرًا بيِّنًا.

لست أريد أن أبالغ في الأمر، ولكن لي أن أقول: إن النساء أميل إلى المحافظة على النظامات الحكومية من الرجال، ومما لا شك فيه أن النساء إذا أصبح لهن صوت ذو أثر في هذه الأجور، فإنهن ولا شك لا يرغبن في زيادة القيود التشريعية، أكثر مما يرغبن في إنقاصها، وأن حق تصويت النساء في الانتخاب إذا تم لهن، فإن نسبة قليلة مما يكون لهن

من الأصوات يكون ذا علاقة بالعمل؛ ذلك بأن اللواتي سوف ينتخبن من طبقة العاملات سوف يكنَّ قليلات، كذلك لا ينبغي أن يغيب عنا أن التنافس بين العاملات والعمال قد قلت حدته في هذا العصر عما كان في الماضي، فإنه بعد كثير من الأخذ والرد والهجوم والدفاع بين الناحيتين، قد تحدد لكل من الفريقين، وعلى الأقل في مجال الصناع في إنجلترا، مجاله العملي، فاستقر الأمر بينهما استقرارًا مقبولًا، حتى لقد أصبحت النسبة العددية بين العمال من كلا الجنسين متراوحة في مجال ضيق، كما أن التغيرات التي تصيب عمل العاملات قد نزعت إلى زيادة كبيرة في سوق العمل ربحته عاملات الطبقة الوسطى، ونقصان بيِّن في عدد المتزوجات من العاملات.

وبالرغم من كل هذا فإن الحقيقة الواقعة هي أن البرلمان في إنجلترا كان يتدخل شيئًا بعد شيء ممعنًا في فرض القيود والنظامات التي تملى إملاءً على الصناعات الهامة، وأن تشريعاته التي تتناول المرأة مختلفة أبعد الاختلاف عن التشريعات التي تتناول الرجل، ويدل ذلك على أن هناك مصالح منفصلة، بل ومصالح متضادة، ذات قيمة حيوية، قد لاحت في أفق المجتمع وأن الأحوال التي تحمل على إعطاء النساء حق الإشراف على التشريع قد قوي وزاد.[٣]

بالإضافة إلى مشكلة طول يوم العمل والأحداث التشريعية التي تتناول عمل المرأة في غير ذلك من النواحي، فإن هنالك مشكلات سياسية صرفة تؤثر في موقف النساء إزاء نظام المصنع في الحاضر أكثر ممَّا كانت تؤثر في الماضي؛ فإن السوق الذي يزودنه لم يصبح السوق المحلي الذي زوَّدْنه من قبل بمصنوعاتهن، والتجارة الخارجية وتجارة المستعمرات العظيمة، تلك التي يقوم عليها نظام المصنع الحديث، وتتأرجح وتتذبذب بمقتضى تغير السياسة، فمشكلة حماية السوق الحرة ومشكلات المعاهدات التجارية، والسلم والحرب، والحصارات بحرية وبرية، وامتداد أطراف الإمبراطور وانكماشها، وعلاقة المملكة العظمى بما يتبعها من المستعمرات، عامة هذه المشكلات تؤثر بصورة مباشرة وسريعة في وسائل العيش لمن يعدون بعشرات الألوف من الناس، والأكثرية من العمال في بعض فروع الصناعة وبخاصة صناعة القطن، نساء؛ ويقال: إن عدد النساء اللواتي أُقْصِين عن العمل في خلال الحرب الأهلية الأمريكية، أكثر من عدد الرجال الذين أصابهم التعطل.

[٣] كان هذا قبل أن يُعطى النساء حق الانتخاب في إنجلترا.

هنالك انقلاب شبيه بذلك الانقلاب الذي أحدثه نظام المصنع يكاد يأخذ بخناق تجارة الحوانيت، فإن النزعة الاقتصادية الحديثة تسير ببطء نحو التبدل مما يسميه الفرنسيون الإنتاج الكبير، بما يسمونه الإنتاج الصغير؛ فقد زادت الصعوبات التي تواجهها البيوت التجارية الصغيرة بحكم أن نسبة بيعها قليلة، فعجزت عن منافسة البيوت الهائلة العظيمة التي تعتمد في نجاحها على سرعة تداول السلع برأس مال كبير، وكثرة البيع مع قلة الربح، والأسعار إذا حالت بين صاحب الحانوت الصغير والاتصال بالمشغل ما دام بيعه قليلًا وبطيئًا، فإنها تجزي أعظم الجزاء وتنتج أكبر الربح إذا كان البيع كبيرًا وسريعًا، وبذلك يُقضى على الحوانيت الصغيرة لقلة ما تبيع، ويحال بينها وبين الانتفاع بما يخرج المشغل لقلة ما تشتري؛ ذلك بأن الحوانيت الكبيرة قد تحتكر، أو تكاد تحتكر، في نطاق بعينه، ضروبًا كثيرة من السلع، وهي تعرضها بسعر مخفض، وفي أشكال ونماذج مختلفة، ثم تعمل على تنمية عملها وتجارتها بأن تجمع في بنائها بين مصنوعات مختلفة متباينة تؤدي أغراضًا واسعة، وما يحدث هذا النظام من الرضا والتقبل عند المستهلك الذي يرضيه مرأى تلك المجموعة المنوعة من السلع التي يحتاج إليها، يضفي على الحوانيت الكبيرة ميزة في منافسة الحوانيت الصغيرة التي تكتفي بسلع قليلة.

إن نشوء هذا النظام التنويعي في عرض السلع، ولا سيما منذ صدور قانون المسئولية المحدودة في سنة ١٨٦٢ في إنجلترا، قد هيأ الفرصة لتأسيس مثل هذه البيوت الضخمة، بينما تجد أن البخار ونظام طرود البريد قد جعل من السهل الهين على مثل هذه البيوت أن تمد منافستها إلى عواصم المديريات وإلى القرى، بذلك نرى أن الصناعة قد أخذت تتركز، فأصبح كثيرون ممن كانوا أصحاب حوانيت مستقلين، مأجورين بمرتبات، فانضموا إلى صفوف العمال الذين جندهم أصحاب تلك الأعمال الواسعة.

كان هذا التغير لزامًا؛ لأنه نتاج أسباب اقتصادية قاهرة، ولقد كان ذا فائدة في مجموعه، ترجيحًا أو تغليبًا، ولكنه إلى جانب هذا لا ينكر أحد أن له آثارًا رجعية ذات بال، وأنه قد جر معه جملة كبيرة من الآلام الممضة لا ضرورة لها، وكان للكاتب أميل زولا خطر السبق في إحدى رواياته القوية الصادقة، إلى الكشف بوضوح وجلاء عن حقيقة تلك المعركة؛ معركة اليأس والجهاد الفاشل، التي قامت بين صاحب الحانوت الصغير، وندّه العملاق الكبير صاحب البيت التجاري، وضغطه عليه ومطاردته له، ولن يضل باحث فيه فراهة النظر وعمق الفكر، عن أن يدرك مقدار ما في هذا التغيير من أثر الثورة الانقلابية في حالات الصناعة، فإن الطرق التي سلكت من قبل قد سدت وشوهت إلى درجة كبيرة، وأن

عديدًا وافرًا ممن كانوا يسلكونها قد اضطروا، بعد سنين أنفقوها عاملين بأمانة وجهد، أن يبحثوا عن موارد أخرى للعمل، وقد نزل معظم الضغط على نفس تلك الطبقة التي تنزل مقتضيات العادة والاعتياد من حيواتهم وسعادتهم أسمى منزل.

لقد كان هذا الانقلاب بالغًا منتهى الضرر بالمرأة، إذا نحن بحثنا مؤتمين باعتبار من الاعتبارات المهمة؛ ذلك بأنه خلق نزعة هي على خط مستقيم مناقضة للنزعة التي تنشأ من انتشار استعمال الآلات، فإن القوة البدنية ذات قيمة كبيرة في عمل البيوت التجارية الضخمة مما هي في الحوانيت الصغيرة التي حلت هذه محلها، وبهذا طردت المرأة إلى حد ما من مجال العمل الذي لاح كأنه محلها المختار، وظهرت جماعات كبيرة من الشبان على مناضد البيع في البيوت الكبيرة يقيسون الأشرطة ويقصون لفائف الحرير!!!

٥

أثر هذا الانقلاب في تقوية قضية القائلين بإلغاء القيود التشريعية التي تعوق النساء عن الحصول على وظائف أو أعمال، كذلك أثر تأثيرًا كبيرًا في عدد النساء ونسبتهن في الصناعات القديمة، كما بذلت جهود حقة، سواء من طريق التشريع أم من طريق البذل الشخصي، لتوسيع دائرتهم في العمل، ففتحت لهن أبواب العمل في مكاتب البريد والبرق ومصارف التوفير، وغيرها من الوظائف الصغيرة في الخدمة المدنية؛ كالهيئات البلدية، وإدارة سكك الحديد، كذلك تضاعف فيهن عدد المؤلفات والمشتغلات بالصحافة وفي جميع ميادين الفن، بل إنهن قد احتكرن على وجه التقريب مهنة الكتابة على الآلات الكاتبة، وهي مهنة يظهر أن أصابعهن المرنة قد خلقن لها، ومنهن من وجدن عيشهن على المسرح أو في قاعة المحاضرة، وقليلات منهن برزن في فن التفتيش والمراقبة وبضعة من الوظائف الإدارية التي تحتاج إلى مهارة خاصة، ولقد حاول بعضهن أن يجدد في الكنيسة الأنغليكانية نظام الأخوة على النمط الذي عرف به في القرون الوسطى وكان يأوي الغالبية العظمى من النساء غير المتزوجات، ولكن التجربة فشلت؛ لأن عصرها قد فات وانقضى أجله، وفي الولايات المتحدة سمح للمرأة أن تزاول المهن القانونية فأصبح فيها عدد كبير من المحاميات، وفي سنة ١٨٧٩ سن قانون يخول للمحاميات رفع القضايا أمام المحكمة العليا، على أن كثيرًا من البلدان الأوربية قد رفضن الجري على هذا المثل، بالرغم من أن روسيا كانت منذ زمان مضى قد أجازت للنساء أن يكن محاميات، وبالرغم من أن السويد ورومانيا قد أظهرتا استعدادًا لاتباع خطوات أمريكا.

أما ما في المرأة من الاستعداد الفطري لخدمة المرضى، فظاهرة اعترف بها اعترافًا كاملًا؛ ذلك بأن المرأة أسرع شعورًا، وأدق ملاحظة في إدراك أتفه التغييرات، وهي صفة من أخص الصفات اللازمة في التمريض بنجاح، وهي تتفوق على الرجل في هذه الناحية تفوقًا لا مراء فيه، ولكن العصر الحديث قد حور بعلمه وفنه كثيرًا من صفات هذه المهنة؛ إذ أصبحت علمًا يدرس وفنًّا يلقن، فارتفعت إلى درجة كبيرة من المقدرة والامتياز، لخير طرفي الجمعية؛ الرجل والمرأة، على السواء.

وفي سنة ١٨٦٨ صدر قانون فتح باب الصيدلة أمام المرأة، وبعد عهد طويل من الجهاد استطعن أن يلجن باب الطب فيصرن طبيبات، وقد سبقت الولاياتُ المتحدة في ذلك إنجلترا بل وأوربا جميعها في ذلك، فكان لديها من الطبيبات عدد كبير شغلن وظائف طبية ذات مكانة كبرى قبل أن تفكر أي من الأمم الأوربية في ذلك، وقد سبقت جامعة أدنبرة غيرها من الجامعات في إنجلترا في هذا المضمار، وفي سنة ١٨٧٤ أسست مدرسة طبية للنساء في لندن، وفي سنة ١٨٧٧ أبيح لهن حضور المحاضرات التمريضية في مستشفى لندن، وفي سنة ١٨٧٨ صدر قرار تكميلي أباح لجامعة لندن أن تعطي درجات علمية للنساء من جميع كلياتها بما فيها كلية الطب، ولقد تبع جامعة لندن غيرها من معاهد العلم، وعند نهاية سنة ١٨٩٥ كان في إنجلترا ٢٦٤ طبيبة ممتهنات كما يثبت من السجل الطبي البريطاني.

ومن الغالب أن لا يصبح الطبيبات منافسات قويات للأطباء في العمل التطبيبي، ولكن هنالك فروعًا من التطبيب النسوي تفضل خدمتهن فيها على خدمة الرجال عادةً، ولا شك في أن العبقرية والنبوغ في المرأة لا بد من أن تلحظ وتحتل مكانتها في عالم العمل، كما هي الحال تمامًا في الرجال، ولقد فتح في الهند مجال واسع للطبيبات يتصلن من طريقه بملايين من نساء تلك البلاد التي يحرم فيها — حتى في عصر انتشار الأمراض الحادة بآلامها الشديدة — أن يتصل الأطباء بالمريضات بأي حال من الأحوال، ولو أتيح لتلك البلاد أن تقبل فكرة تخريج الطبيبات في معاهدها ليكنَّ رسولات العلم إلى مناطق الألم والمرض؛ إذن لأَدَّيْنَ للإنسانية خدمة لا تقدر بقيمة.

لم تتفرد الأمم الأنجلوسكسونية بالسير في هذه الطريق؛ فإن جامعة زوريخ لها فضل كبير في السبق إلى أن تصبح مركزًا للتعليم النسوي في الطب في طور مبكر من أطوار هذه الحركة الارتقائية، ولكل من فرنسا وسويسرا وبلجيكا وإيطاليا طبيباتها، بل إن سيدة من الفضليات كانت أستاذة الباتولوجيا في جامعة پيزا، أما روسيا فقد مر بها

عهد كانت فيه على رأس الممالك التي مدت يدها بسخاء وكرم إلى أوليائكن اللواتي أردن الالتحاق بالمهن الطبية وغيرها، ولكن في أثناء الموجة الرجعية التي اجتاحت تلك البلاد في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فقد الروسيات كل هذه الخصائص، وفي سنة ١٨٧٦ حرم النساء بمقتضى مرسوم إمبراطوري من مزاولة المحاماة، وبعد ذلك بقليل حرمن من معالجة التعليم في المعاهد العليا، ولم يسمح لامرأة بأن تزاول مهنة الطب في جميع أنحاء روسيا.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت مهنة التعليم تحتل مكانة سامية بين المهن المدنية، وزاد عدد النساء اللائي يزاولنها حتى أصبح عددهن فيها كبيرًا، وبرزن في التعليم تبريزًا جعل لهن مكانًا ملحوظًا، سواء أمن ناحية الكفاية، أم من ناحية المرتبات التي يتقاضينها، وبالرغم من أن التغييرات التي أصابت تعليم الصبيان كانت كبيرة وعلى نطاق واسع، فإنها كانت أقل أهمية من تلك التي أصابت تعليم البنات في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر؛ فقد شاطر البنات الصبيان مزايا التعليم التي قررت بمقتضى قانون التربية الذي صدر في إنجلترا سنة ١٨٧٠، وبخاصة عند تأسيس المدارس المتوسطة ومدارس الفنون والتعليم الصناعي الفني؛ ثم قانون التعليم الثانوي في إرلندا، وتحسين حال المدارس الاختيارية الذي أتى على أثر المنافسة التي قامت بين المدارس الداخلية، والخضوع للتفتيش الحكومي عليها، وفتح الإعانات لها بنسبة النتائج التعليمية، أما المدارس العليا وكليات السيدات التي أسست في أنحاء متفرقة من المملكة البريطانية؛ فقد أتاحت لآلاف عديدة من النساء من أهل الطبقتين العليا والوسطى، قدرًا من التعليم أسمى بكثير من التعليم الذي ناله أمهاتهن، وخرجت معلمات لمزاولة التعليم في معاهد الدنيا وللأسر الخاصة أرقى من أنصاف المتعلمات اللاتي زاولن هذه الحرف من قبل.

إن التعليم السنوي العالي في إنجلترا قد توسع فيه ونظمت دراسته ورسمت قواعده حتى لقد أصبح ثمانين في المئة من جامعات بريطانيا العظمى، وكذلك الجامعة الملكية بأيرلاندا، من معاهد العلم التي تعنى بتعليم النساء وتمنحهن الشهادات والدرجات أما جامعتا أوكسفورد وكمبردج، وكلاهما من الجامعات التي أيدها النساء بمالهن في العصور الأولى، قد ظلتا في أواخر القرن التاسع عشر متحرجتين عن أن تمنح درجاتهما وجوائزهما للنساء، ولكن بالرغم من أن تزمت بعض رجال الكنيسة أمثال بارجون Burgon ولدون Liddon وپوسي Pusey؛ فقد سمح للنساء أن يحضرن حلقات دروسهم، وإن افتتاح كليات هتشن Hitchinn وجيرتون Gurton ونيونهام Newnham وسومرفيل

Somerville والسماح للنساء بشهود المحاضرات في الجامعات الكبرى، وأداء امتحانات الدرجات والشرف والامتحانات الموضعية التي تنظمها الجامعات في طول البلاد وعرضها، وتلقين العلوم الطبيعية والرياضية، كل ذلك كان من شأنه أن ينشر المعرفة بين النساء، وأن يزيد من خطرهن؛ سواء أكنَّ من أهل الطبقة العليا أم المتوسطة، وإن قليلًا جدًّا من الأحداث العظمى في تاريخ الحضارة الإنجليزية، ما يبز فتح أبواب الجامعات للنساء، وقبولهن عضوات في حركة الفكر والثقافة، أما ما خافه بعض المعارضين من فتح أبواب معاهد العلم للنساء، مثل الخوف من الفوضى في النظام والأخلاق، فأشياء لم يقم عليها من دليل، بل كانت مخاوف وهمية، كما أنه لم تقم من حاجة إلى تغيير كبير في برامج الدرس.

على أن هذه الحركة الارتقائية لم تقتصر على إنجلترا وحدها؛ ففي بلاد اسكانديناوة وإيطاليا وسويسرا والولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية، فتحت الجامعات أبوابها للنساء، وبذلت جهود الجبابرة في سبيل رفع مستوى تعليمهن.

كانت صوفيا كوڤالڤسكي Sophie Kovalewsky التي أثارت الترجمة عن حياتها إعجاب القراء وبعثت فيهم إحساسًا بالإكبار والإجلال، أستاذ الرياضيات العليا في جامعة استوكولم، على أن البنات كنَّ قد أخرجن من حظيرة التعليم بمقتضى الإصلاحات التي وضعتها حكومة الثورة في فرنسا؛ وفي عصر نابوليون الأول، وقد اعتقد نابوليون؛ بل استمسك بفكرة أن تعليم النساء لا ينبغي أن يتعدى الأوليات، ولكن قوانين ١٨٥٠ و١٨٦٧ قد أباحا تأسيس مدارس ابتدائية؛ لتعليمهن في كل مركز من المراكز الكبيرة في فرنسا، كما قصد قانون ١٨٨٢ على أن يكون تعليم البنات إجباريًّا، وفي عصر نابوليون الثالث أسست في باريس مدارس لتعليمهن المهن، وأتيح لهذه المدارس أن تتبع في تعليمها برامج الكوليج دي فرانس Collège de France وعند سقوط الإمبراطورية أتيح لهن أن يحملن شهادات الجامعات في الآداب والعلوم والطب.

ظلت ألمانيا حتى عهد قريب متخلفة عن أكثر الممالك الأوربية في التعليم العالي للمرأة، ومضت الحكومة الروسية خاصةً تقاوم كل حركة ترمي إلى إعطائها حق الدخول في الجامعات والترخيص لها بالاشتغال بمهنة الطب، ففي أواخر القرن التاسع عشر كان في روسيا ٢٠٩ مدرسة ابتدائية للبنات، لم يكن منها سوى ١٧ مدرسة لها ناظرات والبقية نظارًا، كما أن فكرة الطبقة الحاكمة والجامعات كانت معادية لكل حركة قصد بها التسوية بين الجنسين في التعليم العالي والثقافة العامة، كذلك صدر عن الروح البروسي

قانون في سنة ١٨٥٠ حظر على النساء أن يكن أعضاء أو يشهدن اجتماعات كل الجمعيات المشتغلة بالسياسة أو التي تناقش في المسائل السياسية، ولقد كان في النمسا وفي بقية الدول الألمانية مثل هذا القانون، ولكن لم يشرف القرن التاسع عشر على الختام حتى نهضت ألمانيا نهضة كبيرة في التعليم النسوي وتبعتها النمسا.

على أن العناية بأمر التعليم النسوي في إنجلترا قد بز من جميع النواحي أمثاله في القارة، كما أن نساء إنجلترا قد كان لهن السبق إلى العلم وإلى الأدب والفنون على جميع نساء بقية البلدان الأوروبية، ولقد ظن أن التعليم قد يؤثر على الحالة الزوجية وأنه قد يجعلها أقل صفاءً وأقل سعادةً؛ لأن نسبة اللواتي سيلجأن إلى الزواج باعتباره ملجأهن الأخير وملاذهن الاقتصادي سوف يقل، أو لأن الرجل والمرأة يكونان أشد صلة وأمتن آصرة إذا ربطت بينهما مصالح جوهرية، أو جمعت بينهما فكرات تميل إلى الكظم والكآبة، ولكن الواقع أن تعليم المرأة قد دل على نقيض ذلك تمامًا، كذلك الانقسامات الكبيرة التي تفصل بين الرجل والمرأة من حيث الرأي والميول، وكانت سببًا في شقاق مشاهد جد المشاهدة في كثير من أسر القارة الأوروبية، قد قلت أسبابه في إنجلترا أو هي كادت تختفي كليةً، وأخذت روح من التسمح والتساهل في النشوء حالَّة محل روح التزمت القديم، ولقد دلت التجربة على أن الخوف من أن المرأة المتعلمة قد تهمل شئون بيتها، إنما هو خوف لا محل له ولا سبب، وأنه إلى جانب امرأة واحدة تهمل شئون بيتها لسبب أنها متعلمة، مئات يهملنها بسبب الاستهانة أو الفجور، أما ما لوحظ في بعض النساء المتعلمات من الحذلقة والكبر والإسراف في الذوق وفي الآراء، فلم تكن أشياء غير طبيعية بحكم أن أمثال أولياء قد وجدن أنفسهن مهملات مقصيات، وأنهن في حرب دائمة مع أوضاع الجمعية؛ معرضات إلى وابل من الاستهزاء والسخرية، فلما أن تغير الوضع وأصبح ما ليس طبيعيًّا طبيعيًّا، واعترف بما لم يكن يعترف به في أوساط الجمعية، امَّحت كل أوجه الشذوذ، واعتدل مزاج المرأة المتعلمة، وأحست بأنها في جمعية هي منها وإليها.

خيف من شر آخر ظن أنه أنكى من سابقه وأدهى؛ ذلك هو القول بأن نهج التنافس العقلي قد يفصح عن صدع كبير بين استعداد الرجل واستعداد المرأة، بمقتضى ما في تكوين المرأة من رخاوة ورقة، ولكن أولئك الذين قاموا على التعليم النسوي العالي في إنجلترا لم يغفلوا هذا الخطر، فجهدوا بحذق وكافحوا بمهارة فنجحوا في التخلص منه، وكان من نتاج جهدهم أن وقع تغير كبير في الأمزجة والأذواق، تقبلته الأمة من غير أن تشعر بأنه وقع بالفعل، فإن جمال الصحة الكاملة ومرح الروح قد حلَّا تدرجًا محل

الرقة المريضة والضعف والترهل وانحلال الأعصاب، تلك التي كانت مثال الجمال في القرن الثامن عشر، وأصبحت الملابس أكثر اتفاقًا ومقتضيات الصحة، والمرانة الرياضية من مستلزمات الحياة، وعكف النساء على تمضية أوقات من المرح والتسلية تستخف الروح وتشحذ الذهن، ولقد صحب هذا حركة التقدم الذهني فيهن، حتى لقد قال الأستاذ هكسلي: إنه في خلال خمسين السنة التي توسطت القرن التاسع عشر طفر متوسط القوى البدنية في النساء الإنجليزيات طفرة كبيرة وبخاصة بين الطبقات العليا والطبقات المتوسطة، ولقد كان التعليم نعمة عظمى للنساء غير المتزوجات وهن كثر، سواء أكن غنيات أم فقيرات، وبالرغم من أن تعليمهن لم يبلغ مبلغ المثل الأعلى، فإنه على الأقل قد زودهن بسلاح يواجهن به معركة الحياة؛ فقد زاد إلى كفايتهن، وأوسع من نظرتهن في الحياة وجعلهن أوصل بحاجات ومصالح لم يكن لها بها صلة، وغرس فيهن خلقًا جديدًا، قلما تعجز عن أن تغرسه قيود النظام الذي تفرضه العادة المتواترة المركزة في عمل بعينه.

بالإضافة إلى ما تقدم، أقول: إنه يتعذر على باحث لبق أن يفوته ذلك التغير الكبير الذي وقع في الأوساط الإنجليزية العليا في خلال الجيل الأخير من القرن التاسع عشر خاصًّا بالأوضاع الاجتماعية المتفق على أنها الحدود التي لا يسمح للمرأة أن تتعداها من حيث العمل في هذه الدنيا، فإن الفكرة الأغريقية القديمة؛ فكرة أن عمل المرأة ينبغي أن يقتصر على المنزل ولا يتجاوزه وهي التي ظلت إلى أواخر القرن التاسع عشر رائجة في ألمانيا إلى حد ما، قد انتفت وتركت وزال أثرها في بريطانيا، وأصبح عدد من السيدات البريطانيات يتناولن من الأعمال ويؤدين بنشاط وأمانة خدمات للمجتمع كتلك التي يؤديها متوسطو الرجال، ولقد تناول هذا التغير كل ميادين العمل والتسلية والعادات.

جرت العادة في بريطانيا حتى أواخر القرن التاسع عشر، أن لا يؤذن لسيدة أن تمشي في شوارع لندن بغير حارس، أو تنتقل إلا في عربة مقفلة، أو تسافر إلا تحت ضغط أعتى الظروف، ولا يؤذن لها بذلك إلا إذا كانت برفقة رجل يؤتمن عليها، فكيف ينظر أهل ذلك الزمن لو أنهم عادوا إلينا ثانيةً ورأوا سيدات وشابات يرتمين في أحضان المجتمع الصاخب ويشهدن حفلات كرة القدم كالشباب، ويختلطن بالطلاب في الجامعات وفي قاعات المحاضرة والامتحانات العامة، وأنهن يخطبن الجماهير من فوق المنابر، ويدبرن الحركات السياسية والاجتماعية، ويتسلقن جبال الألب، ويشاركن في الألعاب الرياضية، ويسافرن بغير رفيق؛ فيطفن أنحاء العالم المتمدين، ويدرسن ما يشأن بملء حريتهن، ويناقشن في أخص المسائل التي تقوم عليها دعائم الدين والعلم والفلسفة؟! الراجح أن

أول ما يلفتهم هو مرأى ذلك المخلوق الذي عرفوه مشاكسًا صاخبًا، قد ارتد كائنًا وديعًا سهل القياد هادئًا، وليس بين المرأة التي كن يعرفنها في زمانهم وبينه إلا سمات فرضتها عليه الطبيعة فرضًا.

إن الأسباب التي أدت إلى هذا التغاير الظاهر وما ترتب عليها من النتائج، قد تفتح أمامنا ميدانًا فسيحًا للبحث، لا ينبغي أن نمر به غير آبهين، فإن البعض يرون أنه قد لا يقل أثره عن إحداث ثورة أدبية في أخلاق المرأة، أما أن تغايرًا قد وقع بالفعل، فذلك ما لا يمكن إنكاره أو إخفاء أثره، ولكن يظهر لي أن مداه قد بولغ فيه كثيرًا.

إن الطبيعة قد وضعت من الفوارق بين الرجل والمرأة، ما لا يستطاع تخطيه أو التغلب عليه، وفي خلال كل الأعصر تطلعت المرأة إلى أن تكون أمًّا أو زوجة، وكان ذلك أسمى منزلة تتطلع إليها، وسيظل حالها على هذا خلال كل الأعصر المقبلة، تنقل معها جيلًا بعد جيل أثبت المنافع، وأرق العواطف، وإنا لنرى أن التغاير كان أظهر وأجلى في مجال الأخلاق الرقيقة، وأن بعض ظلال من الخلق النسوي قد أخذت تضمحل وتحول، في حين أن غيرها مضى يعمق ويقوى، والغالب أن النساء سوف يمضين في المستقبل — الطيبات والخبيثات، الأنانيات والغيريات — محتفظات بنفس النسبة التي لهذه الصفات من أنفسهن، ولكن صفاتهن، الطيبة والخبيثة سوف تختلط في نفسيتهن بصورة مختلفة عما هي عليه، قد نجد في الطراز النسوي الحديث قدرًا أكبر من رجاحة الحكم وضبط النفس والشجاعة والاستقلال، ومدى أوسع من العواطف والانجذابات والمصالح المادية، أكثر مما كان ذلك في غابر الأيام، ستصبح المرأة أكثر شكًّا، وأقل سذاجةً وتطوحًا مع الأساطير والأوهام، ولكن مع ذلك ستكون أبرد طبيعةً، وأشد صلابةً، قد يحتمل أن لا تقل غيريتها، ولكن سيكون منشؤها أرجع إلى حب الواجب والعادة الثابتة، بيد أن العناصر الانفعالية والدفعية والخيالية في الخلق، بما يعتورها من الأخطار والمحاسن، سوف تصبح أقل بروزًا في صفاتها، أما في الطبقات الطيبة؛ فقد يقع أن تكون قوة الإحساس بالواجب، موجهة إلى غايتها باستنارة الحكم ورجاحة النظر، هي القوة المسيرة، وأن الحياة بذلك ستضحى ألمع وأنور باتساع دائرة المصالح الغيرية والتضحية واللذائذ المفيدة، أما في الطبقات التي هي أدنى، فلا شك في أن الشهوة غير المحكومة بالعقل ستكون أضيق دائرة وأقل أثرًا في الحياة، ولكن إلى جانب هذا سيصبح الدين والقيود الاجتماعية أضعف وأشد تراخيًا، كذلك سنجد أن الرغبة في الأشياء المثيرة وحب الجدة، تلك التي خلقتها حياة مزدحمة متدافعة بالمناكب، سوف تزيد، وأن حب الدنيويات ستلابسه صورة هي إلى

القساوة وإلى الدنيات أقرب شيء، وأن قليلًا من أشياء هذه الحياة ما يبذ قباحة وبشاعة، انهماك إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، في دنيويات يتطلع من طريق ما فيها من مباهج ومسرات إلى انتهاز الفرصة التي تواتيه، وتقدير الدخل والخرج والتشاريف والمراتب، وما مضى وما يتوقع، كل ذلك بعين المدرة اللبق والمنطيق المتزن، العالم بأن الكبوة قد تكسر ركبتيه.

الفصل الثالث

نابليون: مدام، إني لا أحب أن تتمحك المرأة في السياسة.

أرملة كوندورسيه: لك الحق أيها الجنرال: ولكن من الطبيعي في بلد تجتز فيه رءوس النساء، أن يكون لهن الحق في أن يسألن عن السبب في ذلك.

١

كان من الضروري أن تؤدي التغيرات التي ترتبت على ذيوع التعليم، والظروف التي أحاطت بالمرأة ومستوى الأخلاق الذي سمت إليه، تلك الظواهر التي كانت نتاجًا للروح التي سيطرت على القرن التاسع عشر، إلى أن تتحرك عواطف المرأة فتأخذ حياتها سمتًا جديدًا، وأن تزيد عنايتها بالأمور السياسية، ولا شك في أنه قد مرت عهود قبل القرن التاسع عشر، نبت فيها ميل نحو السياسة عند المرأة، بل إن أهمية السياسة عندها في ذلك الوقت قد بلغت من الأثر في نفسيتها مبلغًا عظيمًا، ولقد وصف الكاتب الإنجليزي المعروف مستر «أديسون» تلك الانقسامات الحزبية التي تولتها روح من العنف والشدة قلما يتصور قدره، والتي وقعت في أواخر عهد الملكة «آن»، لقد كان من شأن تلك الانقسامات أن تنشق الجمعية النسوية شيعًا وفرقًا، ولم يشهد تاريخ الإنجليز عهدًا تأثرت فيه ماجريات الأحوال السياسية بمثل ما تأثرت إذ ذاك بما تركت جهود المرأة فيها من طابع ثابت بالتفافهن من حول العرش، والدفاع عن وجهة نظرهن دفاع النمرات، وإذا تتبع الإنسان مجرى التاريخ بعد ذلك العهد، فلن يفوته أن يرمق بعين الإكبار نساء من المبرزات الضاربات أرقى المثل لجميع الناس، مثل جيورجيانا دوقة ديڤونشر، أو مسز كرو أو مسز ماكولي أو اللادي چيرسي أو اللادي هولند أو مس مارتينو، غير أن السياسة

عند المرأة في أواخر القرن التاسع عشر قد اتسع أفقها اتساعًا عظيمًا، بل إن طابعها قد اختلف عما كان عليه من قبل، فنشأ بذلك مشكلات نسوية، يزيد اتصالها بالسياسة أو يقل، وبرزت في أفق الحياة الإنجليزية.

٢

عندما أخذت العناية بالتعليم تزداد وتعظم، وبدا كأن مدًّا عظيمًا من القوة الارتقائية من الوجهة التعليمية، يجتاح كل المثل القديمة في إنجلترا وأكثر دول القارة الأوربية، لم تغفل المرأة بما فيها من كريم الأحاسيس وقوة التطلع إلى أن نسبة كبيرة من المدارس الإعدادية الحرة، وهي من ركائز الرقي الفكري في القرن التاسع عشر، إنما قد أقيمت في ذلك العهد الذي يوصف الآن بأنه من أقل العهود استنارة، لتعليم أولاد «المحررين»،[١] أو تعليم كل الناشئين الذين يولدون في أبرشية ما، وكفالة الأولاد الفقراء وتعليمهم وتدريبهم على الحياة بغير أجر أو تحمل أي عبء مالي، وأن الفوائد التي ترتبت على هذه الحركة الارتقائية الكبيرة والمزايا التي نتجت عنها، قد اختص بها الأولاد دون البنات، ومر عهد عمدت فيه كل دولة من الدول، وبخاصةٍ بريطانيا، إلى أن تهب للأولاد فرصة التعليم المجاني بكل درجاته، فكان من نتاج ذلك أن قويت عند المرأة نزعة التطلع إلى دخول الجامعات والمعاهد الأخرى، وأن تلح في التمتع بمساعدة الحكومات لها في هذه الناحية.

إن جميع هذه الحالات تظهرنا على حقيقة واقعة في جميع المجتمعات الإنسانية، فليس من الطبيعي أن يمضي نصف الأمة في سبيل من الرقي والاستنارة يكسبه فرصة أعلى في الحياة على النصف الآخر من غير أن يتطلع النصف المعطل عن الرقي إلى العمل على اللحاق بنظيره، على أن مثل هذه الظاهرات هي في الواقع ضرورية ومحتومة بقدر ما هي طبيعية، فإن للحالات النفسية في ذلك أثرها، ونزعة الإنسان في الحياة، هي عند الرجل كما هي عند المرأة، في مستوى واحد من حيث التأثير في رسم الاتجاهات التي تسير فيها كل جماعة من الجماعات.

وليس من شك في أن الذين يقولون: إن المرأة قد خلقت للبيت، لا يفطنون عادةً إلى أن الرجل قد خلق أول ما خلق زوجًا لا فردًا، أي أنه لا بد من أن يعيش في أسرة، ثم في عائلة،

[١] اسم أطلق على الزراع والعمال بعد سقوط النظام الإقطاعي.

ثم في عشيرة، ثم في شعب أو أمة، وإن من أوجب الأشياء لضمان حياة هذه المجتمعات على اختلاف ضروبها أن يتساوى النصيفان؛ المرأة والرجل، في تحمل المسئوليات والاستمتاع بتطريات الحياة، وأن يسايرا معًا مقتضى ما تتطلب الحياة من ضرورات لتتم صورة التكافل الاجتماعي بين الزوجين في كل نواحي الحياة، فإذا تخلفت المرأة عن الرجل في ميدان من ميادين الحياة، سواء أكان ذلك الميدان عقليًّا أو إنتاجيًّا، كان ذلك من أخص ما يفسد رابطة التكافل التي هي العقدة الأساسية في كل مجتمع إنساني.

إن الذين يذهبون مذهب أن المرأة لم تخلق إلا للبيت لا يستطيعون أن يفسروا ذلك القول إلا مأسورين بفكرة أن المرأة ليس لها أن تلاحق الرجل في ميادين الحياة، وماذا يكون شأن أولئك الذين يردون المرأة هذا المرد السحيق لو أنهم علموا أن المرأة ينبغي لها لكي تكون عضوًا صالحًا في مجتمع ديمقراطي، أن تستقل فكرًا وعملًا ونزعةً، وأن تشعر بأنها مخلوق له حق كل المخلوقات في الحياة بمتنوع صورها، ولها أن تعمل وتكسب عيشها وأن تستقل بكل مرافق حياتها، وإن مجتمعًا لا تسود فيه هذه الصورة العالية من الحياة، لَمجتمعٌ فاسد من أصوله، عاجز عن الرقي، بالغ منتهى ما يصل إليه الانحلال في أبشع صوره.

٣

حدث أيضًا أن تعاظمت عند المرأة؛ طوعًا لموجة التقدم ووفقًا لسير الارتقاء الاجتماعي، نزعة الاستقلال، فكان من الطبيعي أن لا تتعامى عن التشريعات المجحفة والتفضيل الشائن الذي نصت عليه القوانين الإنجليزية، ورفعت به منزلة الرجل على المرأة درجات كبيرة، وأثقلتها بقيود وقيدتها بحرمانات أبهظتها وأذلتها، ومن الأمثلة على ذلك أنه حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان من حقوق الزوج القانونية، مهما كان في ذلك الزوج من سوء الخلق وحدة الطبع وإسفاف النزعات، أن يحول بين زوجه مهما كانت ورعة تقية صالحة، وبين الاتصال بأولادها، وكان من حقه المطلق الذي لا يناقش ولا يمارى فيه أن ينتزع منها أولادها، وهي ما تزال حية ترزق، وأن يعهد بهم إلى محظية أو خليلة، وظل الحال في إنجلترا على ذلك حتى سنة ١٨٣٩؛ إذ صدر قانون حضانة الأولاد؛ فجعل للمرأة حق الحضانة إلى سن السابعة، ثم أباح لها الاتصال بهم بعد ذلك، ما لم تكن قد سافحت وثبت عليها السفاح، وصدر بعد ذلك قانون في سنة ١٨٧٣ جعل للمحاكم الحق في ظروف معينة أن تحكم للمرأة بحضانة أولادها حتى يبلغوا السادسة عشرة من

عمرهم، ولكن فيما عدا هذين الاستثناءين، وما لم تتدخل المحاكم، وذلك في بعض ظروف شاذة ونادرة، كانت ولاية الأب على أولاده شاملة كاملة، بل قد لا نبالغ إذا قلنا: إنها كانت مطلقة قريبة من الاستبداد المطلق.

وأنكى من ذلك كله وأمعن في النيل من كرامة المرأة مهما كانت فاضلة، أنه حتى بعد موت الأب، لا تنتقل حضانة الأولاد إليها؛ فقد كان من حقه أن يهملها ويوصي بحضانة أولاده إلى غيرها، من غير أن يبين لذلك عن سبب، ومن غير أن يرجع إليها في أي شيء من ذلك، وحتى إذا مات ولم يوصِ بشيء يتعلق بحضانة أولاده، فإن من حق أقرب أهله من العصب أن يستعمل نفس الحق الذي لم يشأ الأب المتوفى أن يستعمله في وصيته ويقصي الأم عن أولادها، والأولاد عن أمهم، فهل كان شيء أشد من هذا بغيًا ونزولًا بالمرأة إلى الدرك الأسفل من الحطة والمهانة؟!

لم يبلغ الإنجليز المبلغ الذي وصله الإسلام من حيث حق المرأة في حضانة أولادها إلا سنة ١٨٨٦؛ إذ صدر قانون جعل لها الحق الطبيعي في حضانة أولادها بعد موت زوجها، أما سلطة الرجل حال حياته فلم يمسسها هذا القانون، ولا تعرض لها بشيء؛ بل احتفظ له بحق أن يضم إليها ويشرك معها من يشاء ويجعل له على الأولاد نفس الولاية التي لها بعد موته، ولكن أقل ما في ذلك التشريع من التخفيف عن أثقال الأمهات أن اعترف للزوجة بحق الحضانة، ولم يكن يعترف لها بشيء من ذلك قبل.

٤

ولم يكن مركز المرأة في إنجلترا من حيث إن لها حق الملك، بأفضل من حيث هي أم؛ فقد قيدت ملكية المرأة للعقار والمنقول بقيود شديدة قاسية، أثرت في مركزها الاجتماعي، كما أثرت في نفسيتها وفي مزاجها تأثيرًا عنيفًا قاسيًا، فقبل سنة ١٨٥٧ كان من حق الرجل أن يهجر زوجه، وأن يتركها بغير ما يقيتها أو يقيم حياتها هي وأولادها منه، وكان من حقه فوق ذلك أن يعود إليها بمحض اختياره ويستولي على كل مملوكاتها بالغة ما بلغت قيمتها، وأن يبيع من ذلك ما يشاء بالثمن الذي يشاء، ثم له بعد ذلك أن يهجرها وينبذها، ثم يعيد عليها الكرة كما فعل أولًا فيجردها من جميع ما تملك، ثم يهجرها مرارًا وتكرارًا على نفس الصورة وبذات الأسلوب، وليس لها من قانون يحميها أو شريعة تقتص لها.

وظل الأمر على ذلك حتى سنة ١٨٥٧؛ إذ دخلت مادة في القانون الذي أنشأ محاكم الطلاق حمت لأول مرة في تاريخ إنجلترا مملوكات المرأة المهجورة، وصدر قانون آخر في

سنة ١٨٨٦ قرر لها حق الارتداد على زوجها بما يتصرف فيه من أموالها إذا هجرها، وتلك حماية ناقصة؛ بل حماية صورية؛ لأنه فيما عدا حالة الهجران وحدها؛ فقد ظل للزوج الحق المطلق في التصرف في مملوكات زوجه وفي كل ما تكسب أو تربح أو ترث، وعلى الجملة في جميع ما يتناول حق الملك من الأشياء.

من الحق أن القانون كان يجبره على أن ينفق عليها ويقيم حياتها، ولكن ذلك الأمر كان من الهين أن ينزل في حالات كثيرة إلى سد الرمق وستر العورة؛ فضلًا عن أن ذلك الوضع قد أحدث حالة اجتماعية خطيرة في أواخر القرن التاسع عشر في إنجلترا وفي غيرها من الممالك التي سنت شرائع تشبه شرائع الإنجليز؛ فقد عاش الأزواج عالة على الزوجات المثريات، وناموا مستظلين بالبطالة والكسل في حمى القانون والشريعة، متصرفين في ما يملكن بمحض إرادتهم وعلى غير إرادتهن، منفقين أموالهن في الدساكر الليلية، وفي أحضان المومسات، كل هذا بحماية من القانون، وإجازة من شرائع تلك البلاد.

وبعد جهاد ممض شديد امتزجت فيه المضحكات بالمبكيات، واشتبكت فيه قوى الشر مع قوى الخير في عراك تواصلت مواقعه في أثناء الليل وفي أثناء النهار، سن قانون في سنة ١٨٧٠ جعل للمرأة الحق المطلق في إدارة ما تملك من عروض الدنيا، وكف الرجل عن شيء من ذلك العبث الذي لم يكن له من سبب إلا أنه هو الذي شرع لنفسه وللمرأة، فوضع من الشرائع ما أرضى خيالاته التي وجهها في الأكثر ما فيه من نزوات التسلط، وشهوات الخسة والدناءة، وسفالات الأنانية الكريهة.

على أن هذا القانون لم يكن إلا قانونًا حسن الصورة سيئ المخبر؛ فإنه خلف ملكية المرأة — ما عدا استثناءات لا قيمة لها — غير محمية ولا مستندة إلى حق تشريعي ظاهر؛ فقد سكت القانون وقطع لسانه عن النص على شيء يجعل للزوجة ملكًا متحيزًا ينقل إلى الذهن معنى الملك على ما نفهمه الآن، فلم يكن لها من حق أن تقاضي غيرها أو يقاضيها غيرها، ولم يكن لها الحق في أن تتعاقد بغير إرادة زوجها وإجازته قانونًا، والملك الشخصي الذي يوصى لها به بعد الزواج إذا تجاوز مئتي جنيه أصبح الزائد من حقه المطلق، وبالرغم من أن القانون قد قرر أن لها حق الملك وأن الرجل قد كف عن سلطان التصرف في ملكها من غير إجازتها، فإن له حال حياته الحق المطلق الذي لا يحد بحد ولا يتقيد بقيد في التصرف في غلة ذلك الملك كيف يشاء.

أما الذين يقولون بأن المرأة قد خلقت للبيت فإنما هم يريدون أن يرتدُّوا بالمرأة المسلمة إلى هذه الحال عينها، إن لم يكن بنص القانون فبالحيلة حينًا، وبالتحايل حينًا آخر، لتصبح المرأة وما تملك متاعًا للرجل، بئس للظالمين بدلًا.

٥

من عجائب الأوضاع الإنسانية أن أمة لم تضرب بسهم كبير في مدارج الرقي المدني مثل روسيا في القرن التاسع عشر، ظل حق ملكية النساء فيها مقررًا محترمًا منذ أبعد أزمان التاريخ، بل إن هذا الحق كان ثابتًا كاملًا لا يؤثر فيه مختلف الحالات التي تتعاقب على حياة المرأة فهي قبل الزواج وبعده مطلقة التصرف فيما تملك، ولا يؤثر الزواج في ملكيتها بصورة من الصور، وفيما بين سنة ١٨٤٨ و١٨٦٠ شرعت الولايات المتحدة عدة تشريعات ثبتت حق ملكية المرأة وجعلته قائمًا على أساس صريح من القانون.

أما في القارة الأوربية؛ فقد اختلفت التشريعات اختلافًا كبيرًا باختلاف الأمم والدول، ففي بعض الممالك الأوربية، وعند اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، كانت حقوق الملك للمرأة أرقى بعض الشيء أو كانت مساوية لحقوقها في إنجلترا قبل سنة ١٨٥٧، ولو أنه كان من الممكن بشروط خاصة في عقود الزواج، أن تتحسن شيئًا ما.

في بداية القرن العشرين وقبل نهاية القرن التاسع عشر اتجه التشريع إلى ناحية العمل على استقلال المرأة بما تملك من حطام الدنيا، ومساواتها بالرجل من حيث ذلك، أما معاملة المرأة، متزوجة كانت أو غير متزوجة، معاملة القاصر أو السفيه الذي لا حق له في أن يتصرف في ماله أو أن يتعاقد إلا بإرادة وصي أو قيم فأمر ظل قائمًا في الشرائع الإسكندیناوية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث أُلغي، كما أن آثار ذلك النظام قد ظلت واضحة في تشريعات سويسرا حتى سنة ١٨٧٤، وفي الدنمرك إلى سنة ١٨٨٠، وصدر في النرويج تشريع (سنة ١٨٨٨) حمى ملكية المرأة المتزوجة، أما القانون الإيطالي من وجهة حماية ملكية المرأة المتزوجة، فأرقى بكثير من القانون الفرنسي، ولو أن القانون الإيطالي قد استمد من القانون الفرنسي أصلًا، كما أن القانون المدني الألماني الذي عدل في أواخر القرن التاسع عشر قد اتجه نفس المتجه الذي ائتم به المشرعون الإيطاليون، ومما يغتبط له حقًّا أن هذا الاتجاه النبيل قد ساد شرائع جميع الأمم المتمدينة في العقود الأولى من القرن العشرين.

٦

أما الإرث بلا وصية فقد ظل في إنجلترا موضعًا لبعض العسف وتفضيل الرجل على المرأة، فإذا مات رجل بغير وصية، ذهب نصف ما يملك لزوجته إذا لم يكن له ولد، والنصف الآخر لورثته من العصب، أما إذا توفيت الزوجة ولم تترك وصية، ذهب جميع مالها للزوج، وفي سنة ١٨٩٠ سن قانون نص على أنه إذا مات رجل بلا وصية، ذهب جميع ما يملك إلى الزوجة إذا كان ملكه كله لا يتجاوز خمسمئة جنيه، أما إذا جاوز ذلك، فإنها تأخذ خمسمئة جنيه علاوة على نصيبها الأصلي منه.

وكذلك في محاكم الطلاق، فإن المرأة لا تساوي الرجل في الحقوق، فإنه في الوقت الذي يستطيع فيه الرجل أن يحصل على الطلاق إذا ثبت عليها الزنا، فإن على الزوجة أن تثبت إلى جانب الزنا من ناحية الرجل نزوعه إلى القسوة أو الهجران أو غير ذلك من الخبائث، حتى تمنح أجازة الطلاق، كان هذا شأن الرجل والمرأة إزاء حق الطلاق قبيل نهاية القرن التاسع عشر في إنجلترا، ولكن في سنة ١٨٧٨ سن قانون عدل بقانون آخر صدر في سنة ١٨٩٥ جعل من حق النساء الفقيرات طلب الانفصال عن أزواجهن إذا ارتكب الرجل شيئًا من أعمال القسوة والتعذيب أو الضرب أو إذا ثبت أنه ترك أطفاله بغير ما يقيتهم اختيارًا، وجعل للمرأة حق الوصاية على أولادها إلى سن السادسة عشر، وأجبر الرجل على أن يعطي لهم نفقة أسبوعية طوال هذه المدة.

وما كان لمفكر اجتماعي أن ينظر في هذه الحالات إلا ويعتقد أن النساء الإنجليزيات كن على حق في أن يجأرن بالشكوى من التشريع في بلادهن، وإنه لحق أن الزيجات التي يتكافأ فيها الطرفان، قد تقل فيها أسباب الشعور بعدم المساواة، وأن متاعب الحياة فيها تكاد تكون غير محسوسة، ولكن وظيفة القانون الأساسية إنما تنحصر في حماية الضعفاء من سوء استعمال ما يكسب الأقوياء من حق إن شرعًا وإن عرفًا.

ولم يكن في القانون الإنجليزي ناحية ظهر فيها تمكن الأغنياء من الانتفاع بالقانون دون الفقراء، مما كان في شرائع الطلاق، فقد ظل أمر الطلاق أطول الأزمان ممكنًا لأولئك الذين يستطيعون تحمل النفقات الباهظة التي يتطلبها استصدار إذن خاص من البرلمان، والمحاكم الخاصة التي كان من شأنها النظر فيما ينزل بالنساء من عسف وجور ورد تلك المظالم عنهن، كانت في غير متناول الفقيرات؛ لكثرة نفقاتها، وعجزهن عنه أدائها، ومع هذا فإنه في البيوت التي خيم عليها الفقر وهددها الخراب حتى لقد خرج من نوافذها

الحب والعطف والإنسانية؛ حيث يسود الإدمان على الخمر وترتع الرذيلة وتعصف النزوات بكل معاني الرحمة، كانت ترتكب تلك الخطايا التي إن تناولها القانون بما يحقق المساواة أو جزء منها؛ فقد يحول الفقر دون أن يصلت القانون سيفه على رءوس البغاة المعتدين.

٧

إن عناية المرأة وازدياد الرغبة عندها في الاشتغال بالأمور السياسية، كان في أكثر الأمر نتاجًا لما أحست من تفضيل الجنس الآخر عليها أمام القانون وفي المعاملات، وأطعمها في أن تنغمر في لجج السياسة ما أنست من قدرة على رفع تلك المظالم التشريعية التي حاقت بها من قبل، فمضت تعمل بجهد وفراهة نادرين على أن تنال حق التصويت في الانتخابات العامة، وقد بدأت حركتها تشتد وتقوى في بداية القرن العشرين.

لقد كان للحركة السياسية النسوية في إنجلترا أسباب من التقاليد ومن العرف ومن القانون، ولكن نزعتها إلى العمل على نيل حق التمثيل النيابي إنما يرجع في أكثر الأمر إلى عبقري من عباقرة الإنجليز هو الفيلسوف «جون ستيوارت مل»، بدأ «ستيوارت مل» حركته بأن قدم إلى مجلس العموم مشروعًا ملحقًا بقانون الإصلاح؛ ليقرر المجلس للنساء حق التمثيل النيابي في سنة ١٨٦٧، ودافع عن مشروعه دفاعًا مجيدًا برسالة نشرها وبين فيها كيف تستعبد المرأة، وكيف تنتهك حرمتها، وعقب على ذلك ببضعة رسائل أخرى تناول فيها هذا الموضوع من جميع جهاته، ولقد قويت تلك الحركة من بعد ذلك؛ إذ أيدتها ظروف جعلت الرأي العام الإنجليزي أميل إلى التسليم بحقوق المرأة النيابية، حتى انتهى الأمر بأن أعطيت حق التصويت في نواح قريبة جدًّا من مجال السياسة الصرفة، ففي قانون إصلاح البلديات الذي صدر في سنة ١٨٦٩ منحت المرأة حق الانتخاب في جميع الانتخابات البلدية، وفي سنة ١٨٧٠ أعطين حق التصويت في انتخاب أعضاء مجالس التعليم، وفي سنة ١٨٨٨ أعطين حق التصويت في انتخاب أعضاء مجالس الأقاليم، أما قانون ١٨٩٤، ذلك القانون الذي حور في إنجلترا كل نظام الحكم المحلي ووسع توسعة كبيرة في نظامه التمثيلي؛ فقد محي كل أثر لتفضيل جنس على الآخر في مسائل الانتخاب.

كانت هذه البداية بمثابة تمهيد لأن تشترك المرأة في انتخاب أعضاء مجلس البرلمان، فإن اشتراكها في المعارك الانتخابية الصغرى، وتمرسها بخوض بعض المعارك كان فيها الكثير من التنابز والمجاهدة ودرس المشكلات المحلية وتكوين الرأي فيما يضر وفيما ينفع، كل ذلك كان مدرسة عليا أخذت فيها مدارك الإنجليزيات تتضح وتستقر على

صورة ديمقراطية صحيحة أصبح لها فيما بعد أثر بعيد في توجيه سياسة الإمبراطورية، حتى لقد أصبح لها الحق بعد سنة ١٨٩٤ أن تعطي صوتها في انتخابات مجالس الإبرشيات، ومجالس الأقاليم، ومجالس التعليم، وانتخاب القيمين والأوصياء على الفقراء والمعوزين، ولقد أصبح لها في جميع ما ذكرنا حق أن تَنتخِب وأن تُنتخَب، فتتقدم ناخبة وتتقدم منتخبة، ولقد نجح كثيرات منهن في نيل عضويات كثيرة في هذه المجالس، كما أن بعضهن قد استطعن أن يدرن معارك الانتخاب بقوة ومهارة أتعبت كثيرًا من مبرزي الرجال، وكثير من هذه المعارك قد خاضتها المرأة على قواعد حزبية أو قواعد سياسية، كما أن كثيرًا من الضرائب التي فرضت على الشعب الإنجليزي قد أقرتها مجالس اشترك النساء في انتخاب أعضائها أو كن عضوات بها، وإذن لم يبقَ بعد سنة ١٨٩٤ أمام المرأة الإنجليزية إلا خطوة قصيرة لتصبح من مقومات الحكم الأعلى لتلك البلاد بنيل حق الانتخاب لمجلس البرلمان، ولكن بقي أمامها معركة حامية الوطيس، كان من الضروري أن تخوض غمارها.

٨

من الأسباب التي أقيمت للحيلولة بين المرأة والحقوق التمثيلية أسبابٌ؛ بعضها مضحك، وبعضها مناف للعقل، من الأسباب المضحكة مثلًا ذلك القول الذي يلجأ إليه اليوم بعض المصريين ممن يزاولون مهنة الرجعية؛ إذ يبنون كل حجتهم على أن المرأة أم؛ وينبغي أن تكون للبيت؛ وللبيت وحده، ومن الأسباب المنافية للعقل بل وللطبيعة قول البعض بأن المرأة أخضع لشهواتها وانفعالاتها من الرجل، كأن هؤلاء القائلين بهذا القول لم يدركوا بعض الحق الذي أظهرنا عليه التاريخ فيروا إلى أي درك من الإسفاف والفساد بلغت نزوات الرجال، وإلى أية مهواة سقطت فضائل الإنسان وضحِّي بها؛ إرضاءً لشهواتهم الخسيسة، ونزواتهم، وأطماعهم، وخبائثهم الجلي.

قيل في أوربا: إن كفاية المرأة على وجه العموم أدنى من كفاية الرجل، وقيل: إنه لم يخلق بعدُ امرأةٌ دانت شكسبير أو هندل أو رفائيل، ومن ذا الذي قال بأن مثل هذه الكفايات الفذة العالية شرط واجب في كل من يعطى حق التصويت أو حق التمثيل النيابي؟ ومن ذا الذي استطاع أن يثبت أن المرأة في مختلف العصور لم تظهر من الكفايات ما كان ذا أثر بالغ في الحياة السياسية؟

إن الدور الذي سمح للمرأة أن تقوم به في الحياة العامة قد اختلفت منازله باختلاف العصور، ففي اليونان القديمة وعند الرومان أقصيت المرأة ونُحِّيَتْ عن كل ما يتصل بالحياة السياسية العامة، أقصاها عن ذلك الميدان أمران: القانون، والفكرة العامة؛ أي الرأي العام، وجرداها من كل حق سياسي، فإن من السقطات الشنيعة التي عدها الرومانيون على «اليوجابالوس»، بل إن أبرز سقطة عدوها عليه على كثرة ما له من سقطات ومفارقات، هو تعيين والدته عضوًا في مجلس السينات، فلما قتل ذلك الإمبراطور قتلت معه، واتخذ بعد ذلك كل احتياط تشريعي ممكن للحيلولة دون تمثيل ما اعتقد الرومانيون أنه من أعظم مآسي تاريخهم، ولا يدلك على مقدار ما شعر به الرومانيون من انتهاك لحرماتهم من جراء ما ارتكب إمبراطورهم هذا، قدر ما يدلك أنهم وهبوه بعد قتله إلى آلهة الجحيم؛ آلهة النار السفلى، وظل الأمر في هذه الإمبراطورية على ذلك حتى انتقل مقرها إلى بوزنطيه في الشرق، فحكمت المرأة واحتكمت في مصالح تلك الإمبراطورية العظمى.

ولكن الأمر كان على عكس ذلك في غير إغريقية وروما؛ إذ كان دور المرأة في السياسة عظيمًا بالغ الأثر، فهنالك تلمع أسماء سميراميس وأرتميسيا وزينوبيا وديبورا ويوائيقية وبرنيقية ابنة بطليموس الأول وكليوبطرا، أما الصورة التي صور بها المؤرخ تاقيطوس النساء الجرمانيات وما كان لهن من أثر في السلم والحرب، فصورة فذة ولا مراء، وكفى أن نعرف أن الجرمانيات كن شوكة في جنب الإمبراطورية الرومانية طوال ذلك الزمن الذي اشتد فيه الكفاح بين قبائل جرمانيا وإمبراطورية روما.

أما ملكات مصر القديمة فكفى بهن مثلًا، وأما ما تركن من أثر في قيادة أكبر المدنيات القديمة وأعظمها أثرًا في ترقية النوع البشري، فذلك ما ينبغي أن يكتب في صفحة الخلد بحروف من نور، ولم تنزل المرأة عن مكانتها التي كسبتها في مصر القديمة بعفتها وقوة خلقها حتى اليوم، فإن الملكات ووصيات الملك اللائي يذكرهن التاريخ الحديث قد رفعن ذلك المشعل الذي كانت ملكات مصر أول من حملنه في تاريخ الإنسان، وإن قليلًا من ملوك أوربا الحديثة من لهم الحق في أن يرتفعوا إلى مكانة إيزابلا الإسبانية أو كاترين الروسية أو ماريا تريزا النمسوية، وإن أطول ملكين مرا بإنجلترا كانا ملك الملكة إليزابيث، والملكة فكتوريا؛ فلم يمر بالإنجليز عهود كانت أكثر من عهديهما رخاءً وديمقراطيةً وأصالةً وتمكنًا في الأصول والفروع.

وكذلك الحال إذا رجعت إلى فرنسا؛ فقد يذكر تاريخ تلك البلاد ما لا يقل عن أربع وعشرين وصية من وصيات الملك، حملن فرنسا على أكتافهن الرقيقة في أعصف أيام

تاريخها، ومن الأسف أن فرنسا قد أصابتها النكسة في زمن الجمعية التأسيسية إبان ثورتها الكبرى؛ فمنعت تلك الجمعية المرأة من أن تكون وصية على الملك، وقصرت ذلك الحق على الرجال وحدهم، ومن ذا الذي ينكر أن ذلك كان انتكاسًا فرنسيًّا؟

٩

أما من حيث القدرة الإدارية فلا شك مطلقًا في أن المرأة تفخر بمنزلة لا تدانى؛ فمن ذا الذي يستطيع أن ينتقص هذه القدرة إذا نظر فيما كان لها من أثر في تأسيس المذاهب الدينية في القرون المظلمة، ولا ننسى أيضًا ما أظهر الديرانيات والراهبات من مقدرة فذة في تدبير شئون الأديرة، أو ما أبدي من حسن الإدارة والفراهة التنظيمية في العصور الأكثر جدة، نساء قمن بتأسيس البيوتات الكبيرة كما أنشأن أو أدرن الأعمال الإنتاجية أو الصناعية العظيمة أو معاهد البر، ولقد كان أثر المرأة بارزًا محسوسًا في جميع البلدان التي نجح فيها إقامة هذه المعاهد فحسنت في كلها إدارتها، وأدت بفضلها رسالتها على أكمل وجه.

ولا يدلك على شيء عن مقدار ما كان لتيك السيدات من منزلة واحترام، مثل ما يدلك ما خلف الفنان المصور رامبراندت وأتباعه من لوحات خالدة مثلوا فيها سيدات الدانمرك اللواتي قمن وصيات على معاهد البر في تلك البلاد، وفي إنجلترا الحديثة ضرب المثل بما كان للمرأة من قدرة وحسن تدبير في إدارة بيوت الفقراء والمستشفيات والسجون والمدارس وفي غير ذلك من المؤسسات الاجتماعية التي لا تحصى عدًّا، وإن الأثر الذي خلفته في تلك البلاد لأثر خالد حتى ليخجل أي إنسان ألم بشيء من تاريخ إنجلترا الاجتماعي أن يماري فيه أو ينتقصه، وكم من ثروة بددها الرجال بالإهمال والإسراف قد استرد بفضل عناية المرأة وحسن قيامها على العمل واستمساكها بفضائل الأخلاق والعزم والحزم والقدرة الفائقة، وفي أية ناحية من نواحي مجتمع كبير تقع على مثل تلك الفراهة الفذة التي أظهرها نساء الطبقة المتوسطة في فرنسا، تلك الفراهة التي نوه بها أفراد من الكتاب وعباقرة من رجال الاجتماع.

وبعد: فمن ذا الذي ينكر أن تلك الكفايات العليا التي امتازت بها المرأة في جميع ما ذكرنا من نواحي الحياة في أوربا، لم تكن ذات أثر بالغ في الحياة العامة؟

وما من شك من أننا في مصر الآن نجتاز نفس ذلك الطور الذي نبذ فيه أهل أوربا فضيلة الاعتراف بالحق، وراحوا ينظرون في مثل الحقائق التي ذكرنا نظرة من يعتقد

أنها سطحية أو منافية للعقل؛ ذلك بأنهم أنكروا أن الكفايات العقلية والخلقية ذات قيمة ما في التصويت الانتخابي وفي التمثيل العام، في حين أنهم قد أضفوا ذلك الحق على فئات من الأغبياء والبلهاء والجهلاء والمسرفين وأهل الفراغ، بل إنهم سبقونا بقرن كامل في العمل على تقوية الأحزاب بأفراد من أهل النفوذ والعصبية، وأهملوا أهل العلم والكفاية والاستقلال في الرأي والصراحة في القول، وما ذلك إلا لأن الحكومات التي لم يكمل فيها الاستقرار الديمقراطي إنما تعتمد على النواب الآليين، وتكره الذين يعقلون أو يفهمون، ولعل هذه الظاهرة عامة في جميع الحكومات على اختلاف ألوانها وعلى تفاوت درجاتها مهما كان أمر استقرارها التمثيلي، بل أضيف إلى ذلك أن ممثلي الأمة في حكومة ضعيفة رخوة القوام مائعة الكيان، إنما هم صورة من الحكومة التي تعتمد عليهم في الفوز بأغلبية في مجالس التمثيل تضمن لهم كراسي الحكم.

١٠

سبب آخر من الأسباب التي يركن إليها أولئك الذين ينكرون على المرأة حق أن يكون لها صوت في السياسة، ينبغي لنا أن نتكلم فيه بإيجاز؛ لأنه على ما أعتقد، ليس من الأسباب الواهية التي لا ينبغي أن يؤبه لها؛ ذلك قولهم: إن المرأة أقل من الرجل قوة بدنية، وإنها لا تدافع عن الوطن في معامع الحرب، وقد يكون في ذلك شيء من الحق لو أن الأمر لم يقف عند الحالة الراهنة بين الرجل والمرأة، وساوت القوانين والشرائع مساواة تامة بين الجنسين في جميع الحقوق على اختلاف ضروبها وتباين حالاتها، كان يصح أن يكون لهذا الكلام بعض الوزن إذا فرضنا أن أصحاب الحق في التصويت من الجنسين سوف ينقسمون فريقين متعاديين: النساء فريق، والرجال فريق آخر، ومن ذا الذي في مستطاعه أن يقضي بأن الشرائع ينبغي أن تحرم النساء المسنات والرجال المسنين من الحقوق المدنية كافة؛ لأنهم أصبحوا عاجزين عن القيام بواجبات الحرب؛ أي الخدمات العسكرية؟!

وحتى لو فرضنا أن الاشتراك في الحرب شرط ضروري في من يكون لهم حق التصويت، فإن هذا الفرض لا ينهض دليلًا على حرمان النساء من حق الانتخاب وحق التمثيل، فإن النساء، شأنهن في ذلك شأن الرجال، يتحملن من أعباء الضرائب التي تفرض في كل حرب نصيبًا غير منقوص ولا مزيد عما يتحمل الرجال، وبالرغم من أنهن لا يحملن من أعباء الحرب ما حمل الجرمانيات اللواتي وصفهن «تاقيطوس» أو ما حمل الإرلنديات في القرن السابع إذ كن يصاحبن أزواجهن في ميادين الحرب، فإنهن قد اضطلعن في

كل حرب حديثة بنصيب ذي قيمة كبيرة، فهل من المفكرين أو غير المفكرين نزق أحمق يستطيع أن يقول: إن ما قام به جاويش في ميادين الحرب كان أثمن قيمة وأعلى قدرًا مما قامت به «فلورانس نيتا نجيل» في حرب القرم، أو «مس كاڤل» في الحرب العالمية الأولى، هما ومن كان معهما من المتطوعات؟ وليس المثل الذي ضربه هاتان بأكرم من المثل الذي ضربه النساء في حرب أمريكا الأهلية؛ إذ قمن بتأسيس «البعثة الصحية» التي خففت الكثير من ويلات الميدان، وكان عملهن المثل الأول الذي انتحاه فيما بعد كل أمم الأرض، وما جمعيات الصليب الأحمر غير أثر من آثارهن!!!

وما كانت الحرب غير واجب من واجبات كثيرة تفرضها الحياة القومية، وليس هنالك من سبب حقيقي يحملنا على أن نربط بين ذلك الواجب وحق التصويت، وإذا كانت الحروب في البلاد الديمقراطية لا تعلن إلا بإرادة نواب الأمة، فلماذا لا يكون للمرأة رأي في ذلك إذا كان من الضروري أن تحمل عبء الحرب مع الرجال.

قيل بأن الصوت الانتخابي إنما يمثل القوة، كما يمثل ورق النقد معدن الذهب، وإنه من أخطر الأشياء في حياة أمة من الأمم أن تفصل الشرائع بين قوة التصويت والقوة الطبيعية هذا ليقال: إن الرجل هو صاحب القوة العضلية، فهو إذن صاحب الحق المطلق في التصويت، وإن هذا لدليل فيه نقص؛ لأن المرأة لم تقاوم في عهد من عهود التاريخ أي تشريع دعاها إلى التضحية في سبيل الواجب القومي بما في ذلك أعباء الحرب، ولم تأنف أن تسرف في إنهاك قواها العضلية إذا دعيت إلى أداء واجب، وإنها لتؤدي كما أدت خلال كل العصور واجبات لم تنقصها الحاجة إلى استعمال القوة العضلية، ففي الحقل وفي المعمل وفي البيت لا تضن المرأة بعضلاتها، كما أنها لا تضن بأعصابها وجميع ما أضفت عليها الطبيعة من مواهب الحياة.

١١

وقيل بشيء من المرارة والحزن العميق: إن جملة ما في المرأة من خلقيات سوف ينتابه انقلاب كبير إذا سمح بأن يكون لها حق التصويت في الحياة العامة، وليس في معركة تحرير المرأة على تشعب أطرافها واتساع نواحيها من موضوع استأثر بعناية الكتَّاب والمفكرين أكثر مما استأثر موضوع الخلق النسوي وتأثره بالانغمار في الحياة الصاخبة التي ندعوها حياة الرأي العام.

أما من حيث التزاحم على إبداء الرأي في الانتخاب فمشكلة حلت باتباع طريقة الصندوق الانتخابي، فليس من شيء أسهل على إنسان رجل كان أو امرأة من أن يدخل حجرة هادئة، ثم يمسك ورقة يكتب فيها اسم شخص آخر، ثم يلقي بها في صندوق أمامه، أمر لا يأخذ من وقت الإنسان أكثر من خمس دقائق كل خمس سنوات!!!

ومن ذا الذي يقول بأن هذا العمل البسيط أو التفكير في تكوين رأي سياسي، هما من الأمور التي تدخل كثيرًا في تبديل الأفكار أو الأخلاق أو مقومات الحياة؟ والذين يتناولون هذه المسائل الهامة بالبحث يكتبون وهم متأثرون بفكرة خاصة هي أن كل من له حق الانتخاب العام أو التمثيل النيابي إنما يقضي كل برهة في حياته مهمومًا بذلك الأمر منغمسًا فيه مستغرقًا في بحثه، والفحص عن كل ما يتعلق به من أمور هذه الدنيا، وليس الأمر كذلك على إطلاق القول، وقيل بأن المرأة إنما خلقت للبيت، وإن كثيرًا من النساء وبخاصة ممن ينبغي أن يكون لهن حق الانتخاب والتمثيل وهن في العادة متعلمات مثقفات، لا يجدن في بيوتهن من المهام ما يقطعن به وقت الفراغ الطويل، فيبحثن عادةً عن عمل أو يتخذن لهن مهنة مفيدة، يزدن بها مركزهن الاجتماعي قيمةً ويستقوين بها على مجابهة هذه الحياة أو يستعن بها على طرد السأم والملل، وإنه لمن البيِّن أن الحياة البيتية الصرفة، المقصورة على مهام الحياة الأولية، لحياة تجد فيها المرأة من السأم ما يجد الرجل الممتهن من بواعث الملل في مهنته، وهل يوجد في هذا العالم كله من امرأة يستغرق البيت من حياتها أربعًا وعشرين ساعة في اليوم، فلا تجد في هذا الزمن فترات يمكن أن تقضيها عاملة أو مفكرة أو منتجة؟ وهل توجد زوجة أو أم أو فتاة استغرق البيت كل ساعات حياتها, بحيث لا تستطيع أن تقطع منها جزءًا تنفقه في التفكير في مستقبل أمتها ومركز دولتها من العالم الحاف بها كما يفكر الرجل؟ وهل في أشياء هذه الحياة من شيء هو أبعد عن المنطق من الاعتقاد بأن مجموعة أصحاب الأصوات في أمة إنما هم فئة مختارة منتقاة، أكب أفرادها على درس السياسة والاجتماع، ومهروا في وزن حقائق المشكلات العالمية، وأن هذه المجموعة لن تكون إلا من الرجال دون النساء!!!

١٢

من الهين أن يدعي إنسان أنه من المكروه أن يكون للمرأة أية علاقة بالسياسة أو أن تنصرف إلى التفكير في الأمور السياسية، وأنه من مصلحتهن ومحافظة على مركزهن الطبيعي في المجتمع أن يظللن بعيدات عن الانغمار في هذا المعترك، كان هذا رأي الأغارقة في الزمن القديم، وما زال عليه كثير من أهل هذا الزمان، ولقد استعلى هذا الرأي في بريطانيا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولكن مما لا سبيل إلى إنكاره أن تطور الحالات الاجتماعية ونشوء فكرات جديدة في الآداب عامةً وخاصة، وتقدم العلوم والفنون، وسيادة نزعة الحرية على كل ما عداها من النزعات الإنسانية، عامة ذلك لم يجعل لهذا الرأي من وزن يقام في هذا العصر، ولقد مر على كل البلاد التي ضربت في المدنية الحديثة بسهم، دور من الانقلاب الفكري كانت فيه مشكلة المرأة الاجتماعية من أظهر ما عني به الساسة والمصلحون ورجال الدولة؛ ذلك بأن ما أصبح للمرأة من أثر في السياسة صار قويًّا يانع الأثر في جميع البلاد التي امحت فيها الأمية، وشارك فيها الفتيات الفتيان في التعليم الجامعي، وسما فيها الأدب والفن وذاع ما لهما من توجيه في الحياة العامة، وإذا نظرنا في الثورة المصرية خاصة، لما وجدنا من مظهر فيها كان أبلغ أثرًا من خروج المرأة المصرية إلى ميدان العمل والفكر.

تعتلي المرأة الآن منابر الخطابة، وتحرر في الصحف، وتؤلف الكتب، وتفكر، وتؤيد حزبًا على حزب، وتنضم إلى فريق دون فريق، وتنحاز إلى رأي دون رأي، وبالرغم من أن المرأة في مصر لم يصبح لها حق الانتخاب أو التمثيل، فإن أثر المتعلمات قد أصبح ذا أثر محسوس في الحياة، وبخاصة في الأمور السياسية، وينبغي أن نعلم أن أثرها في السياسة كائن بالفعل، وإذن يكون إعطاؤهن حق الانتخاب، ليس ضروريًّا ليصبحن سياسيات؛ لأنهن أصبحن سياسيات بالفعل، ولا ننسى أن حرمانهن من هذا الحق قد يجعل اشتغالهن بالسياسة منصرفًا إلى ناحية الدعاية والتهييج الاجتماعي، بدلًا من أن يكون مثمرًا مجديًا إذا أضفى عليهن ذلك الحق — الذي ينادى بأنه الحق — كل مظهر من مظاهر التطور الذي سرنا فيه حتى الآن.

١٣

نظر في مشكلة المرأة من ناحية فلسفية، وإن شئت فقل من ناحية فوقيطبيعية.

نزع المفكرون في هذه الناحية إلى ما سمي الحقوق الطبيعة، ثم إلى سنن الطبيعة، التي وصفت حينًا بأنها فطرية شاملة ثابتة لا تتغير، وكل ما قام على هذه النواحي الفطرية من الأقوال والمبادئ، ينبغي أن ينبذ الآن ويطرح؛ فقد كان وليد حالات اصطناعية في المجتمع فات زمانها وانقلبت آيتها.

فإن القول بالحق الطبيعي الذي أيده «روسو» وتابعوه، وقام على أن كل رجل يملك بالطبع شطرًا من القوة السياسية، والقول بالسنة الطبيعية غير المبدلة من أن المرأة خلقت لتكون عالة على الرجل وأنها لا تصلح لأن يكون لها ضلع في الحكم، كلاهما لا يقوم على أساس من الصحة، بل إنهما من النظريات التي أملتها وراثة طويلة لتقاليد حالات اجتماعية جامدة، ظن خطأً أنها من أشياء الطبع، وأنها ليست من الافتعال في شيء.

قد يقال بشيء من الحق: إنه حيثما نقع على شيء من عدم المساواة السياسية أو المفارقات في الوضع الاجتماعي، فإن ذلك إنما يبرر في العادة بشيء من المنفعة تجنى من ورائه، فهل من الحق مثلًا أن يكون شراء بيت أو أي عقار آخر مبررًا لإعطاء الرجل حق الانتخابات ولا يكون مبررًا لإعطاء المرأة نفس هذا الحق، كما حدث في كثير من البلاد الديمقراطية، أم أن ذلك من المفارقات التي لا تقوم على أي أساس من المنطق أو الواقع؟

هل من الحق أن تكون المرأة القائمة على إدارة بيوت صناعية كبرى يستخدم فيها عمال، أو التي تملك عقارًا ينتفع به مستأجرون، تحرم من حق الانتخاب، ثم يضفي هذا الحق نفسه على عمالها ومستأجري أملاكها، كما حدث في إنجلترا إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكما هو حاصل في مصر اليوم؟

وهل يصح عقلًا ومنطقًا، كما حدث في بعض البلاد من قبل، أن المرأة المالكة لأطيان زراعية، والتي يحتشد من حولها قطيع من المنتفعين أو المستخدمين والعمال، تظل عطلًا من التمتع بأي حق سياسي، في حين أن أولئك الذي يعيشون بفضل ثروتها والذين هم في الواقع خدامها وعمالها، يكون لهم ذلك الحق دونها؟

هل يصح، كما صح في كثير من البلاد الأوروبية التي ربطت نظمها التمثيلية بين دفع الضرائب وحق التصويت والتمثيل وجعلت تلك الحال أساسًا أوليًّا من أسس الحرية، أن يحرم النساء المالكات من أن يكون لهن صوت في فرض الضرائب الحكومية التي يشاركن مشاركة فعلية في دفعها؟

١٤

اعترض على إعطاء الحق السياسي للمرأة باعتراضين؛ كلاهما ظاهر البطلان:

الأول: أن النساء لا يطالبن بذلك الحق؛ حق التصويت والتمثيل، ومن ثمة بحق الحرية السياسية.

والثاني: بأنهن إذا نلن هذا الحق فإنهن سوف يستعملنه بطريقة تضر بمصالح الأمة.

قيل بمثل هذا في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا، وليس لنا أن نطنب في سرد الأدلة التي أقامها أصحاب هذا القول، والأدلة التي استند إليها معارضوهم؛ ذلك بأن الدليل المادي قد قام بالفعل، فأعطيت المرأة حقوقها السياسية في تلك البلاد وفي غيرها، ولم ينتج عن ذلك أي ضرر بمصالح تلك الأمم من جراء ذلك، بل إني أعتقد أن التوازن الاجتماعي قد أصبح بذلك أكثر استقرارًا، والآداب السياسية قد أضحت أرفع وأسمى مما كانت.

إن الذين يقولون بأن المرأة عنصر فاسد في دنيا السياسية، إنما يتكلمون بعقلية أثرت فيها التقاليد الموروثة وأصابها جمود التواتر الزماني، وإنه لمن أعسر الأشياء على عقليات استأثرت بها نظامات أصبحت على مر الزمان لزامًا، ولبست ثوبًا من القداسة، أن ترى الحقائق الواقعة سافرة بينة؛ لأن غشاوة العقيدة الموروثة التي تعمي على هذه العقليات، تحجبها على أن ترى تلك الأشعة اللامعة التي ترسلها طبيعة المرأة في ظلمات المجتمع الإنساني، وتقف بها عند خرافة أن كل الفضائل وقف على الرجل، وأن كل الرذائل وقف على المرأة، كأن الطبيعة عند هؤلاء الجامدين قد فصلت في الأزل بين طبيعتين: إحداهما جعلت سكنًا للفضيلة وخص بها الرجل، وجعلت الأخرى سكنًا للرذيلة وخصت بها المرأة، وأن كل الحقوق المدنية والسياسية ينبغي أن تقوم على هذه الخرافة، والله يعلم في أي من الطبقتين تكمن أخس رذائل الأخلاق.

ولئن كانت الخرافات قد شيدت فيما مضى معابد الكلدان ومصر، فإنها قد شيدت في عالم الاجتماع صوامع للفكر حُبِسَ في أركانها الأربعة، وأسر في لبناتها المرصوصة، وعندي أن نكران حق المرأة السياسي في جميع العصور كان عنوانًا على طفولة العقل، أمعن من دلالة تلك المعابد التي شيدها الوهم في جميع المدنيات.

على المرأة وعلى الذين يؤيدون حقوقها السياسية أن يرفعوا الصوت مدويًا، ويرسلوا الصرخات مرعدة مبرقة، فإن في الحياة المصرية يلمع نجم جديد.